THOMSON REUTERS FOUNDATION
TrustLaw

المجلس النرويجي للاجئين
NRC

دليل العمل الحر والمشاريع الصغيرة

في العراق

المجلس النرويجي
للاجئين

شكر وتقدير

الدليل القانوني من تأليف المستشارة القانونية مي هديه، بالإضافة إلى بحث تكميلي من شركة التميمي ومشاركوه وعبير رفيق.

تمّ تحريره من قبل مارتن كلاتربوك/ المجلس النرويجي للاجئين. نوفمبر 2023.

تصميم:

إكسل سوفت للحلول الرقمية، الأردن.

جميع الصور: @المجلس النرويجي للاجئين وغيرهم من المصورين الخارجيين

صورة الغلاف: الخياط داربانكيخان (الصورة: محمد ماجد)

صورة الغلاف الخلفي: سائق الشاحنة (الصورة: ليفي كلانسي/ويكيميديا كومنز)

دليل العمل الحر والمشاريع الصغيرة
في العراق

المحتويات

1	مُلخّص المعلومات واستخدامها	5
2	مسرد المختصرات والتعاريف الرئيسية	7
3	لمحة عامة	11
4	الإطار القانوني	15
5	النُجّار	17
1.5	أنواع النُجّار	17
2.5	الأنشطة التجارية	17
3.5	تسجيل التجار والأسماء التجارية	18
6	هياكل الأعمال التجارية	20
1.6	الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص	20
2.6	هياكل الشركة	21
3.6	الشراكات	21
4.6	الشركات العائلية	22
5.6	الأعمال التجارية المنزلية	22
7	الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص والنُجّار المنفردين	23
1.7	العمل الحر: التعريف	23
2.7	العمل بأجر والعمل الحر	23
3.7	عمال اليومية	24
4.7	العمل الحر غير الرسمي	24
8	متطلبات التصريح والترخيص	25
1.8	التراخيص المهنية	25
1.1.8	إجراءات الحصول على ترخيص مهني	25
2.8	موافقة البلدية	26
3.8	الموافقة البيئية	26
4.8	التراخيص الصحيّة	27
5.8	التسجيل في الضمان الاجتماعي	29
6.8	شهادات مزاولة المهنة والمؤهلات المهنية	29
1.6.8	المتطلبات والإجراءات	30
2.6.8	الامتثال المستمر للمعايير المهنية	31
9	المتطلبات الخاصة بالقطاع	32
1.9	الورش والمشاريع والأنشطة الصناعية	32
1.1.9	تسجيل المشاريع والأنشطة الصناعية	33
2.1.9	شهادات مزاولة المهنة لأصحاب الأعمال والعاملين	33
3.1.9	استخدام الأراضي لورش الخدمات الصناعية	34
2.9	الصناعات الحرفية أو الخدمية	34
3.9	المحلات التجارية في المناطق التجارية والسكنية	35

4.9 المقاهي والمطاعم وأماكن الضيافة أو السياحة الأخرى 35
5.9 المهن الحرة 36
6.9 الباعة المتجولون 37
7.9 عمال الوظائف المؤقتة 38
8.9 سبل العيش الرقمية 38
9.9 الأعمال التجارية المنزلية 39
10.9 المشاريع الصغيرة في المخيمات 39

10 عقوبات عدم الامتثال لمتطلبات الترخيص 40

11 الضريبة 40

12 الأجانب الذين يديرون الأعمال التجارية 41

13 إلتزامات الأعمال التجارية العامة 42

14 المعلومات والموارد المتاحة 43

15 الملحق 1: دراسات الحالة 44

16 الملحق 2: قائمة مرجعية لصاحب العمل/التاجر 48

17 الملحق 3: تسجيل الشركة 49

1.17 إجراءات التسجيل 49
2.17 متطلبات ما بعد التسجيل 51

المزارع (الصورة: محمد جلال)

1 | مُلخّص المعلومات واستخدامها

خلفية الدليل

يُلخّص دليل العمل الحر والمشاريع الصغيرة في العراق المتطلبات الأساسية لتأسيس المشاريع الصغيرة في العراق. ويغطي هياكل الأعمال التجارية وتسجيل الأسماء التجارية ومتطلبات التجار المنفردين والأشخاص العاملين لحسابهم الخاص والشراكات وتسجيل الشركات.

كما يغطي أيضًا متطلبات التصاريح والتراخيص المختلفة من مختلف السلطات، بما في ذلك البلديات والسلطات القطاعية والهيئات الإدارية الأخرى ذات الصلة. يُحدّد الدليل متطلبات مُحدّدة لأنواع مختلفة من المشاريع الصغيرة؛ من ورش العمل إلى متاجر البيع بالتجزئة، ومن المطاعم إلى الباعة المتجولين، ومن الأشخاص العاملين في سبل العيش الرقمية إلى الأعمال التجارية المنزلية.

ومع تحوّل السياق السياسي في العراق من السياق الإنساني إلى التنموي، أصبح من المهم بشكل متزايد تعزيز فرص توليد الدخل والاعتماد على الذات اقتصاديًا للأشخاص المتضررين من النزاع والنزوح. وقد عاد العديد من النازحين السابقين إلى منازلهم وأعمالهم التجارية وأراضيهم وأصولهم المدمرة، في حين تعرضت البنية التحتية العامة، بما في ذلك الطرق وشبكات الكهرباء وشبكات المياه والري، للضرر أو الدمار، مما يخلق تحديات كبيرة للأشخاص الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة أو خلق فرص مدرة للدخل لأنفسهم.

وتُشكّل البطالة في صفوف الشباب مصدر قلق كبير في العراق. يتلقى العديد من الشباب التدريب المهني ولكنهم لا يستطيعون العثور على عمل. ونتيجة لذلك، أنشأ العديد منهم مشاريعهم الصغيرة الخاصة؛ في كثير من الأحيان من دون معرفة المتطلبات والإجراءات.

وعلى الرغم من التحديات، فإنّ العديد من النازحين السابقين أو الحاليين يعملون في أعمال حرة أو أنشأوا أعمالاً تجارية صغيرة. يمكن أنّ يشمل الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص أولئك الذين يعملون كتجار أو سائقي توصيل أو باعة متجولين أو حرفيين أو تجار (كهربائيين، سباكين، نجارين، ميكانيكيين) أو مقاولين.

يتمّ تعريف المشاريع الصغيرة في هذا الدليل على أنّها الشركات التي توظف عشرة أشخاص أو أقل. تشمل الأنواع الشائعة من المشاريع الصغيرة ورش العمل والمحلات التجارية والمقاهي والمطاعم والأكشاك وصالونات تصفيف الشعر والمخابز.

إنّ هذا الدليل مُخصّص لجمهور واسع من المهنيين القانونيين والإنسانيين الذين يعملون مع الأشخاص المتأثرين بالنزوح، بما في ذلك الممارسين القانونيين والعاملين في مجال سبل العيش والعاملين في المجال الإنساني والشباب بالإضافة إلى غيرهم من المهنيين الذين يدعمون الأشخاص بفرص سبل العيش أو منح المشاريع الصغيرة أو إنشاء شركات صغيرة.

هيكل الدليل

ينقسم الدليل إلى فصول وأقسام مختلفة. بعد **المقدمة**، يعرض **المسرد** في **القسم الثاني** المصطلحات والتعاريف الرئيسية لتسهيل الرجوع إليها. يُقدّم **القسم الثالث لمحة عامة** عن متطلبات التسجيل والترخيص للعاملين لحسابهم الخاص وأصحاب المشاريع الصغيرة. ويُلخّص **القسم الرابع الإطار القانوني** ذي الصلة، بما في ذلك القوانين واللوائح الرئيسية والهيئات الحكومية المسؤولة عن الموافقة والترخيص. ويتطرق **القسم الخامس** إلى التزامات الأشخاص الذين يمارسون الأنشطة التجارية من خلال التسجيل **كتجار**. ويغطي **القسم السادس** الأنواع الشائعة من **هياكل الأعمال التجارية** المحلية بما في ذلك الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص وتسجيل الشركات والشراكات والشركات العائلية والأعمال التجارية المنزلية. ويرد تعريف **العمل الحر** في **القسم السابع**، إلى جانب التمييز بين العاملين لحسابهم الخاص والأشخاص العاملين بأجر، بما في ذلك العمال اليوميين والعاملين في الوظائف المؤقتة والمقاولين.

تختلف عمليات الترخيص والموافقة وفقًا لطبيعة العمل ويُحدّد **القسم الثامن متطلبات التصريح والترخيص** بما في ذلك الموافقة المهنية وموافقة البلدية وشهادات مزاولة المهنة والشهادات الضرورية الأخرى بما في ذلك الشهادات الصحية. ويُقدّم **القسم التاسع** تفاصيل **المتطلبات الخاصة بالقطاع** لأنواع مختلفة من الأعمال بدءًا من الورش الصناعية وحتى الصناعات الحرفية والخدمية، ومن أعمال الضيافة إلى سبل العيش الرقمية. ويُحدّد **القسم العاشر عقوبات عدم الامتثال لمتطلبات الترخيص** بينما يُحدّد **القسم الحادي عشر الالتزامات الضريبية** لأصحاب المشاريع الصغيرة. ونظرًا لوجود قيود على قدرة الأجانب، بما في ذلك اللاجئين، على إدارة الأعمال التجارية في العراق الاتحادي وإقليم كردستان العراق، فإنّ **القسم الثاني عشر** يتطرق إلى **الأجانب الذين يديرون الأعمال التجارية**. وأخيرًا، يُحدّد **القسم الثالث عشر** بعض **التزامات الأعمال التجارية العامة** التي يجب على أصحاب الأعمال والمُشغّلين معرفتها. ويُقدّم **القسم الرابع عشر** قائمة **بالمعلومات والموارد الأخرى**.

وتُقدّم الملاحق الثلاثة أمثلة عملية وقوائم مرجعية. يوفر **الملحق 1** عشر **دراسات حالة** لمتطلبات التسجيل والترخيص لعينة مختلفة من الأعمال التجارية، بينما يوفر **الملحق 2 قائمة مرجعية لأصحاب الأعمال والتجار**. ويسرد **الملحق 3** متطلبات **تسجيل الشركة**.

البقاء على إطلاع

يمكن أنّ تكون القواعد واللوائح ومتطلبات التسجيل والترخيص والتصاريح للمشاريع الصغيرة مُعقّدة وتتغير بانتظام. لقد تمّ بذل كلّ الجهود لضمان أنّ المعلومات الواردة في الدليل محدثة ودقيقة اعتبارًا من نوفمبر 2023. ومع ذلك، يجب على أصحاب المشاريع الصغيرة إجراء استفساراتهم الخاصة حول متطلبات التسجيل والترخيص أو مراجعة السلطات المحلية أو طلب مشورة قانونية مستقلة للتأكد. لا يقبل المجلس النرويجي للاجئين أيّ التزام أو مسؤولية عن الإجراءات المتخذة أو التي لم يتمّ اتخاذها أو أيّ خسائر تنشأ عن الاعتماد على هذا الدليل أو أيّ أخطاء واردة في الدليل.

لقد بذلت السلطات العراقية جهودًا كبيرة لتبسيط إجراءات تسجيل الأعمال التجارية ولضمان شفافية العمليات وسهولة الوصول إلى الخدمات. يمكن العثور على معلومات حول إجراءات التسجيل للشركات المحلية وأصحاب المشاريع الفردية، بما في ذلك النماذج والمكاتب والمواقع وساعات عمل المكاتب على الموقع التالي E-Regulations Baghdad. ومن الممكن أيضًا حجز اسم تجاري وتسجيل الأعمال إلكترونيًا عبر موقع وزارة التجارة Ministry of Trade.

وفي حين أنّ العراق الاتحادي وإقليم كردستان العراق لديهما أطر قانونية مختلفة، فإنّ غالبية القوانين والمتطلبات التي تحكم التجارة والتبادل التجاري مشتركة. ويشمل ذلك القوانين المدنية والتجارية الرئيسية مثل القانون المدني

وقانون التجارة وقانون أصول المحاكمات المدنية وقانون الضمان الاجتماعي وغيرها من التشريعات الوطنية الهامة. ومع ذلك، فإنّ هذا يتغير مع تصديق برلمان إقليم كردستان العراق على قوانين منفصلة. يُنصح مستخدمو الدليل بتوضيح أيّ اختلافات بين قوانين العراق الاتحادي وقوانين إقليم كردستان العراق عند الضرورة. يستمر إقليم كردستان العراق في استخدام القوانين المعمول بها في العراق الاتحادي حتى وما لم يتمّ التصديق على أيّ قوانين منفصلة حول هذا الموضوع من قبل برلمان إقليم كردستان العراق. تمّ تسليط الضوء جزئيًا على القوانين واللوائح المختلفة ولكن يجب التحقّق من التفاصيل مع السلطات البلدية المحلية للتأكد من دقّتها.

يعتمد الدليل على بحث أجرته المستشارة القانونية مي هديه، بالإضافة إلى بحث تكميلي من شركة التميمي ومشاركوه وعبير رفيق.

اللحام (الصورة: محمد ماجد)

2 | مسرد المختصرات والمصطلحات الرئيسية

المُصطلح	التعريف
الوحدات الإدارية	الوحدات الإدارية هي السلطات أو الهيئات الحكومية المسؤولة عن توفير التراخيص المهنية للتجار والمشاريع الصغيرة، وخاصة على مستوى المنطقة والقضاء.[1]
شهادة مصرفية	تعتبر الشهادة المصرفية ضرورية لتسجيل الشركات لإثبات أنّ رأس المال اللازم للشركة قد تمّ إيداعه في أحد المصارف العراقية.[2]
شهادة تسجيل	تثبت شهادة التسجيل أنّ الشركة قد تمّ تسجيلها رسمياً لدى وزارة التجارة، دائرة تسجيل الشركات.
القانون المدني	القانون المدني هو مجموعة القوانين التي ترعى العلاقات الخاصة بين الأفراد، بما في ذلك العقود بين الأفراد والموجبات والالتزامات والديون والممتلكات، بما في ذلك الملكية والاستخدام والحقوق على الممتلكات.
الأنشطة التجارية	تشمل الأنشطة التجارية توفير السلع والخدمات والأنشطة الصناعية والنقل والضيافة بما في ذلك المطاعم والأنشطة المالية والعقارات والاستيراد والتصدير وغيرها من الأنشطة التي تتمّ على أساس ربحي.
الشركة	الشركة هي كيان قانوني مُرخّص له بممارسة الأعمال التجارية ومُسجّل كشركة في السجل التجاري.
الأنشطة الحرفية أو الخدمية	تُعرّف الصناعات الحرفية أو الخدمية بأنّها تلك التي تشمل الأعمال اليدوية والحرف اليدوية والحرف أو الخدمات التقليدية والمنتجات التراثية والمنتجات البسيطة والشعبية التي يمكن إنتاجها على نطاق صغير، وإنتاج المنتجات المحلية والأنشطة الصغيرة التي لا تتطلب استخدام الآلات أو الأنشطة الصناعية.[3]

1 انظر القسم 1.8 (التراخيص المهنية) لمزيد من المعلومات.
2 انظر القسم 17 (الملحق 3، تسجيل الشركة) لمزيد من المعلومات.
3 انظر القسم 2.9 (الصناعات الحرفية أو الخدمية) لمزيد من المعلومات.

المُصطلح	التعريف
سبل العيش الرقمية	تشمل سبل العيش الرقمية الأشخاص الذين يعملون في الاقتصاد الرقمي، مثل منصات التواصل الاجتماعي أو منصات البيع أو الاشتراك عبر الإنترنت، أو الذين يقدمون خدمات رقمية أو عبر الإنترنت، أو يعملون في مجال البرمجة أو التشفير أو تصميم مواقع الويب أو يقدمون خدمات أخرى إلى القطاع الرقمي أو من خلاله[4].
المؤسسة	المؤسسة هي مشروع فردي أو عمل تجاري مملوك من قبل شخص واحد، حيث يتحمل الفرد وحده المسؤولية والالتزامات المالية.
الموظفون المستقلون	الموظفون المستقلون هم أفراد يعملون لحسابهم الخاص أو مقاولين فرديين يكسبون المال على أساس كلّ وظيفة، عادةً للعمل قصير الأجل وغالبًا لمجموعة من أصحاب العمل المختلفين.
رأس المال المالي	رأس المال المالي للشركة هو إجمالي أصولها مطروحًا منها التزاماتها. تشمل الأصول النقد أو الائتمان أو الأسهم أو غيرها من أشكال دخل الشركة. تشمل الالتزامات الديون أو القروض أو الرهن العقاري أو الأموال الأخرى المستحقة على الشركة.
العمل الحر المؤقت	العمل الحر المؤقت هو العمل الذي يتمّ إجراؤه على أساس عرضي أو مؤقت أو عقد خارج إطار علاقة العمل الرسمية. ويشمل ذلك الأشخاص الذين يعملون كسائقي توصيل أو مقاولين أو استشاريين والأشخاص الذين يعملون في سبل العيش الرقمية على أساس غير منتظم أو غير قياسي[5].
الأنشطة الصناعية	تشمل الأنشطة الصناعية تصنيع السلع والمنتجات أو معالجتها أو إصلاحها[6]. ويشمل ذلك المصانع وورش العمل وأنواع أخرى من مرافق التصنيع أو الإنتاج.
الأعمال التجارية المنزلية	تشير عادة إلى المشاريع الصغيرة التي يديرها أشخاص من المنزل. ويشمل ذلك الأعمال التجارية عبر الإنترنت، بالإضافة إلى الخياطة أو الخبز أو أنواع أخرى من الأنشطة التي يمكن إجراؤها من المنزل[7].
الشركات المساهمة	الشركات المساهمة هي الشركات التي تكون أسهمها مملوكة من قبل العديد من المساهمين أو المستثمرين. يمكن للمساهمين شراء وبيع الأسهم في الشركة، مما يسمح بنقل الملكية.
الأشخاص الاعتباريون	الأشخاص الاعتباريون هم هيئات منشأة بموجب القانون وتتمتع بالأهلية القانونية لممارسة الأعمال التجارية، مثل الشركات والمؤسسات التجارية والهيئات الحكومية
المهنيون الليبراليون	المهن الليبرالية هي تلك المهن التي تنطوي على تقديم نوع من الخدمات الفكرية على أساس مؤهل أو مهارة مهنية مُحدّدة. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، المهندسين والأطباء والفنانين والمحامين.

4 انظر القسم 8.9 (سبل العيش الرقمية) لمزيد من المعلومات.
5 انظر القسم 7.9 (العمل الحر المؤقت) لمزيد من المعلومات.
6 انظر القسم 1.9 (ورش العمل والمشاريع والأنشطة الصناعية) لمزيد من المعلومات.
7 انظر القسم 9.9 (الأعمال التجارية المنزلية) لمزيد من المعلومات.

المُصطلح	التعريف
الشركات ذات المسؤولية المحدودة	الشركات ذات المسؤولية المحدودة هي شركات خاصة يكون أصحابها مسؤولين قانونًا عن ديون الشركة فقط في حدود حجم رأس المال الذي استثمروه في الشركة.
عقد تأسيس الشركة	عقد التأسيس (ويسمى أيضًا النظام الأساسي) هو وثيقة تحكم إنشاء شركة مسجلة وتشغيلها. ويُحدّد القواعد الداخلية لإدارة الشركة وهيكل الشركة وحقوق المساهمين وصلاحيات الإدارة[8].
الأشخاص الطبيعيون	الأشخاص الطبيعيون هم الأفراد الذين لديهم القدرة على ممارسة الأعمال التجارية.
الكاتب العدل	الشخص المخول بإجراء بعض الإجراءات القانونية، مثل توثيق المستندات أو المصادقة عليها، وصياغة العقود أو الصكوك وتصديقها.
شهادات مزاولة المهنة	شهادة مزاولة المهنة هي شهادة تصدرها نقابة العمال أو هيئة التدريب المهني تؤكد أنّ الشخص يتمتع بالمهارات والمؤهلات اللازمة للعمل في تلك المهنة.
الشراكات	الشراكات هي أعمال تجارية يديرها شخصان أو أكثر ويتقاسمون فيها الأرباح والالتزامات وفقًا لاتفاقية الشراكة الخاصة بهم[9].
الوكالة	الوكالة هو عبارة عن وثيقة رسمية تسمح لطرف ثالث بتمثيل شخص ما، إما في قضية محددة أو في مسائل عامة مثل المسائل المالية أو القانونية. يتمّ إصدار الوكالات عادة للمحامين للسماح لهم بتمثيل العملاء في المسائل القانونية، ولكن يمكن أيضًا إصدارها لأفراد العائلة أو الأصدقاء لتمثيل شخص ما.
السلطات القطاعية	السلطات القطاعية هي تلك السلطات المسؤولة عن الإشراف على ممارسة بعض القطاعات المحددة، مثل وزارات الزراعة أو السياحة لمشاريع محددة. وغالبا ما يصدرون لوائح محددة تحكم مختلف القطاعات.
العمل الحر	العمال المستقلين أو الأشخاص الذين يعملون "لحسابهم الخاص" وليسوا في علاقة عمل يتمّ فيها الإشراف عليهم والخضوع لصاحب العمل[10].
عقد الخدمات	اتفاق تعاقدي مبرم بين مُقدّم الخدمة وطالب الخدمة[11].
المساهمون	المساهمون هم الأشخاص الذين يشترون أسهمًا في الشركة. الأسهم هي وحدات ذات قيمة في الشركة يمكن شراؤها وتداولها، ويمكن أن تزيد أو تنقص مع قيمة الشركة. يحق للمساهمين الحصول على حصة متناسبة من أرباح الشركة.

8 انظر القسم 17 (تسجيل الشركة) لمزيد من المعلومات

9 انظر القسم 3.6 (الشراكات) لمزيد من المعلومات.

10 انظر القسم 7 (العمل الحر) لمزيد من المعلومات.

11 انظر القسم 7.2 (العمل بأجر والعمل الحر) لمزيد من المعلومات.

المُصطلح	التعريف
التجّار المنفردون	التجّار المنفردون هم عبارة عن أعمال تجارية يملكها ويديرها فرد واحد؛ غالبًا ما تسمى أيضًا بالمشاريع الفردية[12]. ويمكن أن يشمل ذلك أيضًا الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص أو أصحاب المتاجر أو الأشخاص الذين يديرون أعمالًا من المنزل[13].
المشروع الصغير	ولأغراض هذا التقرير، يتم تعريف المشروع الصغير على أنه عمل تجاري يضم عشرة موظفين أو أقل.[14]
الكفالة	الكفالة هي ضمان، مثل الضمان المالي أو السند المالي، المدفوعة لضمان التزام.
النقابات	النقابات هي جمعيات عمالية أو مهنية من صنعة أو مهنة معينة. وغالبًا ما يلعبون دورًا في تنظيم معايير المهنة.
خطاب التخليص الضريبي	يتمّ إصدار خطاب التخليص الضريبي من الهيئة العامة للضرائب في بغداد للتأكد من عدم وجود أيّ ضرائب مستحقة الدفع على مُقدّم الطلب[15].
التّجار	التّجار هم أشخاص (كيانات) طبيعية أو اعتبارية يمارسون أنشطة تجارية باسمهم الخاص كمهنة[16].
عقد العمل	يُعرف أيضًا باسم عقد التوظيف. عقد العمل هو الترتيب التعاقدي بين الموظف وصاحب العمل الذي يخضع للشروط الواردة في قانون العمل[17].
التراخيص المهنية	التراخيص المهنية هي عبارة عن تراخيص تصدرها السلطة الإدارية ذات الصلة، وغالبًا ما تكون سلطات المنطقة أو القضاء، والتي تسمح للشركة بالعمل. يجب استيفاء المتطلبات المختلفة والحصول على الموافقات اعتمادًا على نوع العمل التجاري[18].

12 كما تمّ وصفها أيضًا على أنّها «مؤسسات» أو «مشاريع» في هذا الدليل.
13 انظر القسم 7 لمزيد من المعلومات.
14 لمزيد من التعريفات للمشاريع الصغيرة، انظر Wikipedia Small Businesses.
15 انظر القسم 17 (تسجيل الشركة) لمزيد من المعلومات.
16 انظر القسم 5 (التجار) لمزيد من المعلومات.
17 انظر القسم 2.7 (العمل بأجر والعمل الحر) لمزيد من المعلومات.
18 انظر القسم 1.8 (التراخيص المهنية) لمزيد من المعلومات.

بائع الحلوى (الصورة: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)

3 | لمحة عامة

ممارسة الأعمال التجارية في العراق

يمكن للأشخاص الراغبين في ممارسة أعمال تجارية في العراق القيام بذلك بموجب **ترتيبات تجارية مختلفة.** إذا كانوا يمارسون أنشطة تجارية، فيمكنهم التسجيل كتجار باسم تجاري مُسجّل أو يمكنهم **إنشاء شركة.** يعد التسجيل كتاجر أمراً بسيطاً نسبياً، في حين أنّ إنشاء شركة أكثر تعقيداً وتكلفة. **يجب على جميع التجار أنّ يكونوا مسجلين في السجل التجاري** ما لم يتم إعفاؤهم. يجب على الأشخاص الذين يمارسون أعمالهم تحت إطار الشركة أيضًا تسجيل شركتهم لدى **مكتب تسجيل الشركات.** يمكن تسجيل الأعمال التجارية عبر الإنترنت على صفحة وزارة التجارة الإلكترونية **Ministry of Trade**.

الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص

يمكن **للأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص** العمل في مجموعة متنوعة من القطاعات، مع أنواع مختلفة من متطلبات التسجيل. يجب على الأشخاص الذين يمارسون الأنشطة التجارية، مثل أصحاب المتاجر، التسجيل **كتجار.** قد يحتاج **أصحاب المهن الحرة** إلى الحصول على ترخيص مهني، اعتمادًا على مهنتهم الخاصة. بالنسبة لبعض أصحاب المهن الحرة أو المستقلين، لا يُلزم التسجيل أو الترخيص.

الأنشطة التجارية

يشترط القانون العراقي على الأشخاص الذين يمارسون أيّ نوع من **النشاط التجاري** أنّ يكونوا إما **مسجلين ومرخصين** أو **مرخصين فقط**[19]. يتمّ تعريف الأنشطة التجارية على أنّها تشمل توفير السلع والخدمات والأنشطة التصنيعية والصناعية وتقديم الخدمات المالية والعقارات والضيافة والنقل[20].

يعتبر **الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص** ويمارسون أيّ نوع من النشاط التجاري تجارًا ويجب عليهم تسجيل اسم تجاري، **إلا إذا كانوا يمارسون أنشطة على نطاق صغير.** وبما أنّهم لا يعتبرون موظفين بعقد عمل، فإن أيّ عمل يقومون به سيتم من خلال إبرام **عقد خدمات** مع الشخص المتعاقد معهم. ولهم حقوق وعليهم التزامات تعاقدية بموجب القانون المدني وقانون التجارة، وليس قانون العمل.

19 إذا كان الشخص معفيًا من التسجيل كتاجر، فقد لا يزال بحاجة إلى الحصول على ترخيص محلي ذي صلة، مثل الشهادة الصحية إذا كان يعمل كتاجر متجول يبيع المواد الغذائية.

20 المادة 5 من قانون التجارة رقم 30 لسنة 1984.

أصحاب المهن الحرة

الأشخاص الذين لا يقومون «بأنشطة تجارية» ولكنهم يعملون كأصحاب المهن الحرة أو **عمال مستقلين** لا يعتبرون تجارًا. ويشمل ذلك الأشخاص العاملين في المهن الفكرية أو الإبداعية أو العلمية أو التقنية، مثل الأطباء والمهندسين ومستشاري تكنولوجيا المعلومات والمحامين[21]. يتمّ تنظيم بعض أصحاب المهن الحرة من قبل جمعيات أو نقابات مهنية، في حين لا يتم تنظيم البعض الآخر. ويجب على الأشخاص العاملين في **المهن المنظمة** أن يكونوا أعضاء في النقابات التي ينتمون إليها. لا توجد متطلبات تسجيل أو ترخيص لأصحاب المهن الحرة في **المهن غير المنظمة**، على الرغم من أنه يجب تسجيل جميع الأشخاص العاملين في العراق لأغراض ضريبية ما لم يتم إعفاؤهم.

التسجيل والترخيص والاعتماد

تعتمد متطلبات التسجيل والترخيص للمشاريع الصغيرة في العراق، بما في ذلك أصحاب المشاريع الصغيرة والأشخاص العاملين لحسابهم الخاص، على:

- هيكل العمل الذي تمّ اختياره.
- سواء كانوا يشاركون في الأنشطة التجارية أو يعملون كأصحاب المهن الحرة.
- موقع العمل.
- نوع العمل أو القطاع الذي تعمل فيه الشركة.
- متطلبات الأعمال التجارية المُحدّدة الأخرى.

يجب أنّ تكون الأعمال التجارية **مُسجّلة ومُرخصة من خلال الوحدة الإدارية المختصة ومعتمدة من السلطات القطاعية عند الحاجة**، حسب نوعها أو حجمها[22].

تشمل **الوحدات الإدارية ذات الصلة** سلطات المحافظات والمديريات والأقضية المسؤولة عن المتطلبات الإدارية المحددة. **السلطات القطاعية** هي التي تنظم قطاعات معينة، مثل الجهات الحكومية المتخصصة مثل وزارة السياحة، وزارة الصناعة، وزارة الزراعة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى النقابات العمالية أو الجمعيات المهنية[23].

يُحدّد رأس المال المالي للعمل التجاري ما إذا كان التسجيل كمؤسسة أو شركة مطلوبًا. المؤسسة هي مشروع فردي أو عمل تجاري مملوك من قبل شخص واحد، حيث يتحمل الفرد وحده المسؤولية والالتزامات المالية[24]. الشركة هي كيان قانوني مُسجّل تكون فيه المسؤولية عن الديون والالتزامات محدودة. **عندما تزيد قيمة رأس المال عن 15,000,000 دينار عراقي، يجب تسجيل العمل التجاري كمؤسسة أو شركة حسب التعليمات ذات الصلة[25].**

وإذا كان رأس المال أقل من هذا المبلغ، فلا يشترط سوى تسجيل الاسم التجاري لدى الغرف التجارية والحصول على الترخيص من خلال الوحدة الإدارية المختصة. الشركات التي يبلغ رأس مالها 400,000 دينار عراقي أو أكثر تحتاج إلى الحصول على رخصة استثمار[26].

21 انظر ILO International Standard Classification of Occupations (ISCO), ISCO 08 Structure.

22 يتطلب قانون الشركات الحصول على موافقة قطاعية مسبقة لبعض أنواع الأنشطة. انظر القسم 17 (تسجيل الشركة) لمزيد من المعلومات.

23 على سبيل المثال، تنظم وزارة الثقافة والسياحة والآثار أعمال الفنادق والمطاعم والقاعات وغيرها من مؤسسات الضيافة أو السياحة بينما تنظم وزارة الزراعة الأعمال التجارية الزراعية.

24 تُعرّف المؤسسة أيضًا بأنّها مشروع فردي.

25 التعليمات الوزارية رقم 196 لسنة 2004 بشأن تسجيل الشركات المحلية. يخضع تسجيل الشركات المحلية التي تزيد قيمتها المالية عن خمسة عشر مليون دينار عراقي لموافقة وزير التجارة أو من يفوضه.

26 المادة 1 من قانون الاستثمار رقم 2 لسنة 2009. انظر أيضًا قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته وقانون الاستثمار رقم 4 لسنة 2006.

التراخيص المهنيّة

يتمّ ترخيص الأعمال التجارية والموافقة عليها على **مستوى الوحدة الإدارية، أيّ على مستوى المحافظة أو المنطقة أو القضاء.** اعتمادًا على طبيعة العمل، **يجب الحصول على الموافقة المهنية من الجهات الحكومية المختلفة** بما في ذلك البلديات التي لديها قوائم مختلفة من المتطلبات لأنواع مختلفة من الأعمال التجارية. وهذا يعتمد أيضًا على موقع العمل. على سبيل المثال، يجب أنّ يتمّ تشغيل الأعمال التجارية، مثل المحلات التجارية أو المطاعم، بشكل عام في المناطق المُخصّصة كمناطق تجارية من قبل البلدية بينما يجب أنّ تتم ممارسة الأنشطة الصناعية في مناطق مُخصّصة لذلك.

بمجرد تقديم طلب للحصول على رخصة مهنية إلى الوحدة الإدارية، ستقوم الوحدة بإصدار **خطابات للسلطات المختلفة للحصول على رأيها أو موافقتها على تسجيل العمل التجاري.**

يجب على جميع الأعمال التجارية تلبية **معايير الصحة والسلامة** ذات الصلة. هناك متطلبات خاصة للأعمال التجارية بما في ذلك المصانع وورش العمل أو الأعمال التجارية الأخرى التي تقوم بتشغيل الآلات. يجب على الأعمال التجارية التي تقوم بتصنيع أو طهي أو بيع أو تقديم الأطعمة أو المشروبات الحصول على **شهادة صحية** يجب تجديدها سنويًا.

تراخيص مزاولة المهنة

يجب أنّ يحصل أصحاب الأعمال التجارية أو المشغلين على **الترخيص اللازم لمزاولة مهنتهم** أو أعمالهم التجارية. ويتطلب ذلك الحصول على ترخيص من **معاهد التدريب المهني أو لجان الاختبار من نقابة العمال أو النقابة المهنية ذات الصلة.** على سبيل المثال، يجب أنّ يمتلك الميكانيكيون والنجارون والكهربائيون والسباكون الرخصة اللازمة لمزاولة العمل في مجال عملهم. يجب أنّ يحصل المتخصصون في مجال الصحة، بما في ذلك الأطباء والممرضات وأطباء الأسنان، على ترخيص من خلال جمعيتهم المهنية. يجب أنّ يحصل كلّ عامل يمارس تلك المهن على الترخيص المناسب.

عامل الجلود (الصورة: محمد ماجد)

الحصول على المعلومات عبر الإنترنت

للحصول على معلومات حول الإجراءات والنماذج والتكاليف ومواقع المكاتب لتسجيل الشركات المحلية وأصحاب المشاريع المحليين، يرجى مراجعة الموقع التالي E-Regulations Baghdad أو التسجيل مباشرة على موقع وزارة التجارة Ministry of Trade.

الدليل خطوة بخطوة

يوفر الدليل التالي ملخصًا بسيطًا للخطوات الرئيسية لتسجيل المشاريع الصغيرة؛

الخطوة 1: تحديد ما إذا كان من الضروري تسجيل العمل التجاري.

لا يحتاج الأشخاص الذين لا ينخرطون في أنشطة تجارية أو ينخرطون في أنشطة على نطاق صغير بتكلفة منخفضة أو ضئيلة وتتضمن عملاً بدنيًا أو محركات أو آلات صغيرة إلى التسجيل كتجار. لا يُعتبر الأشخاص الذين يعملون كأصحاب المهن الحرة تجارًا ولا يُطلب منهم تسجيل أعمالهم، على الرغم من أنّهم قد يحتاجون إلى أن يكونوا أعضاء في النقابة أو المنظمة المهنية الخاصة بهم. ويجب على جميع الأشخاص الآخرين الذين يقومون بأنشطة تجارية أنّ يكونوا مسجلين كتجار.

الخطوة 2: إذا كان التسجيل ضروريًا، تحديد هيكل العمل الذي ستستخدمه.

يمكن للأشخاص التسجيل كتجار (أشخاص طبيعيين) أو تأسيس شركات (أشخاص اعتباريين). يحد التسجيل كشركة من مسؤولية المالكين، ولكنه أكثر تعقيدًا وتكلفة.

الخطوة 3: تسجيل التجارة أو الاسم التجاري.

يجب على جميع الأعمال التجارية التي تمارس الأنشطة التجارية في العراق تسجيل اسم تجاري للعمل كتجار. أنظر أيضا صفحة وزارة التجارة **Ministry of Trade**.

الخطوة 4: إنشاء هيكل العمل (تاجر أو شركة).

- بالنسبة **للمالكين/التجار المنفردين**، يكفي تسجيل الاسم التجاري.
- بالنسبة **للشركات**، يجب أن تكون مسجلة لدى مكتب تسجيل الشركات.

الخطوة 5: التسجيل في الضريبة لدى المفوض العام للضرائب.

يجب أن تكون جميع الأعمال التجارية مسجلة للأغراض الضريبية.

الخطوة 6: التسجيل في الضمان الاجتماعي لدى مكتب الرواتب التقاعدية والضمان الاجتماعي في حالة توظيف موظفين.

لا يحتاج المالكون المنفردون أو الأشخاص العاملون لحسابهم الخاص إلى التسجيل، لأنّهم، بحكم التعريف، لا يوظفون أيّ شخص آخر غير أنفسهم.

الخطوة 7: الحصول على الترخيص المهني اللازم للعمل التجاري.

ستقوم الوحدات الإدارية بتقديم المشورة بشأن الشهادات والموافقات المختلفة اللازمة للأعمال التجارية. يجب أنّ يقع العمل في منطقة معتمدة لهذا الغرض التجاري وأنّ يستوفي معايير الصحة والسلامة والبيئة لهذا العمل. قد تكون هناك أيضًا متطلبات أخرى لأعمال تجارية معينة.

الخطوة 8: الحصول على ترخيص مزاولة المهنة اللازم.

يجب على الأشخاص العاملين في بعض المجالات المتخصصة أو الفنية الحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة تلك المهنة. وعادة ما يتمّ الحصول عليها من معهد التدريب المهني ذي الصلة أو لجنة الاختبار أو نقابة العمال أو الجمعية المهنية.

سوق النبي (الصورة: فاريد بارام/المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)

4 | الإطار القانوني

تحكم القوانين والتعليمات ومتطلبات الترخيص والتصاريح المختلفة ممارسة الأعمال التجارية في العراق على المستويين الوطني والمحلي. ينظم قانون الشركات إنشاء الكيانات التجارية بينما يعمل التجار الأفراد بموجب قانون التجارة.

تخضع المعاملات التجارية، بما في ذلك التعاقد وشراء وبيع السلع أو الخدمات، وإبرام عقود الإيجار وغيرها من الترتيبات التجارية لقانون التجارة. بالنسبة للقضايا التي لا تغطيها قوانين أخرى أكثر تحديدًا، تعمل مبادئ القانون المدني العراقي بشكل افتراضي على تنظيم العلاقات المدنية بين الأفراد. يتمتع المستهلكون الذين يشترون السلع والخدمات بالحماية بموجب لوائح حماية المستهلك في العراق. اعتمادًا على طبيعة العمل، قد يتمّ تطبيق قواعد ولوائح ومعايير خاصة بالقطاع.

القوانين ذات الصلة

تتضمن بعض القوانين ذات الصلة بالأعمال التجارية الصغيرة في العراق الاتحادي ما يلي:

- **قانون التجارة رقم 30 لسنة 1984** الذي يرعى أنشطة التجار الأفراد/ الأشخاص الطبيعيين وينظم جميع الأنشطة التجارية للأعمال التجارية العراقية.[27]
- **قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997** الذي يرعى تأسيس وتشغيل الشركات في العراق. يتضمن ذلك متطلبات تسجيل الشركة والأنواع المختلفة من الشركات (على سبيل المثال، الشركات ذات المسؤولية المحدودة، والشركات المساهمة)، وقواعد حوكمة الشركات.[28]
- **القانون المدني رقم 40 لسنة 1951** الذي يُحدّد المبادئ الأساسية لتنظيم العلاقات المدنية بين الأفراد والمنظمات، مثل العقود والإيجارات وبيع وشراء العقارات. وفي ظل غياب قانون مُحدّد يرعى هذه القضايا، تنطبق الأحكام ذات الصلة من القانون المدني ومبادئ القانون المدني الأخرى لتغطية هذه الفجوة.
- **قانون العمل رقم 37 لسنة 2015** الذي يُحدّد حقوق وواجبات العمال وأصحاب العمل في مكان العمل. ويشمل ذلك ظروف العمل واستحقاقات الإجازة وساعات العمل ودفع الأجور والضمان الاجتماعي والرواتب التقاعدية ومعايير الصحة والسلامة وإجراءات إنهاء العمل.[29]
- **قانون حماية المستهلك رقم 1 لسنة 2010.** يُحدّد هذا القانون حقوق المستهلكين والتزامات التجار والأعمال التجارية التي تُقدّم السلع والخدمات للمستهلكين. يحتوي القانون على تدابير حماية تتعلق بسلامة المنتج وتسعير السلع والخدمات وحقوق المستهلكين وحل النزاعات المتعلقة بالشكاوى والوصول إلى معلومات المنتج.

27 يرعى قانون التجارة أنشطة الأشخاص الطبيعيين، أي الأفراد الذين يعملون كتجار.

28 يرعى قانون الشركات أنشطة الأشخاص أو الكيانات الاعتبارية، أيّ الشركات المنشأة بموجب هياكل قانونية.

29 انظر أيضًا قانون العمل رقم 71 لسنة 1987 الخاص بإقليم كردستان العراق.

وتشمل القوانين الأخرى ذات الصلة بالمشاريع الصغيرة ما يلي:

- القوانين واللوائح المصرفية والمالية.
- قوانين الصحة وحماية البيئة.
- العلامات التجارية وقوانين الملكية الفكرية.
- قوانين وأنظمة الاستيراد والتصدير والجمارك.
- قوانين التحكيم في المنازعات التجارية.
- قوانين الملكية فيما يتعلق بالأراضي والممتلكات والأصول التجارية.

تعتبر القوانين والقواعد واللوائح والتعليمات على مستوى البلديات ذات أهمية كبيرة أيضًا.

الجهات الحكومية والوحدات الإدارية

تشمل الجهات الحكومية المعنية عادةً بتسجيل وترخيص الكيانات التجارية في العراق ما يلي:

- الوحدة الإدارية ذات الصلة، عادة على مستوى المحافظة والمنطقة والقضاء.
- وزارة التجارة لتسجيل الأسماء التجارية وأسماء الشركات.
- وزارة الصناعة عندما يكون المشروع صناعيًا[30].
- وزارة الصحة لإصدار الشهادات الصحية أو إجراء التفتيش الصحي في مكان العمل أو الاختبارات الطبية للعمال.
- وزارة العمل لترخيص الكيانات العاملة في مشاريع الخدمات الصناعية والتأمينات الاجتماعية وتزويد العمال بشهادات مزاولة المهنة.
- وزارة الداخلية للحصول على الموافقة الأمنية في حالة وجود أجانب يعملون في العراق.
- مديرية الدفاع المدني لمتطلبات السلامة
- وزارة البيئة للحصول على الموافقات البيئية ودراسات الأثر البيئي،
- النقابات العمالية.
- الوزارات المُحدّدة الأخرى للحصول على توصيات بشأن الموافقة على الترخيص، حسب موقع ونوع الأنشطة التجارية.

30 في إقليم كردستان العراق، الوزارة المعنية هي وزارة التجارة والصناعة.

خبز طازج، كرادة (الصورة: عمر شطريوالا/ويكيميديا كومنز)

5 | النُجّار

يعتبر **تاجراً** كلّ شخص طبيعي أو اعتباري يمارس نشاطاً تجارياً في العراق. يجب أنّ يكون التُجّار مسجلين في **السجل التجاري** ما لم يتمّ اعفاؤهم، مثل الأفراد الذين يمارسون **أيّ نشاط بتكلفة منخفضة يعتمد على العمل البدني أو نوع بسيط من الآلات الميكانيكية**[31].

5 1 أنواع التُجّار

هناك فئتان عريضتان من العمليات التجارية في العراق، وهما **تجار التجزئة** أو **التجار القانونيين.**

تجّار التجزئة هم أشخاص طبيعيون يقومون بأنشطة تجارية باسمهم كفرد. تخضع الأنشطة التجارية لتجار التجزئة لقانون التجارة. معظم تجار التجزئة هم تجّار منفردون أو مالكون منفردون.

التجّار القانونيون هم كيانات تجارية أو شركات تمّ تأسيسها رسميًا بموجب قانون الشركات[32]. وتخضع أنشطتها لقانون الشركات.

5 2 الأنشطة التجارية

يتمّ تعريف الأنشطة التجارية على نطاق واسع بموجب قانون التجارة وتشمل الأنشطة التالية عندما تتم ممارستها **على أساس ربحي:**

- شراء أو بيع أو تأجير العقارات.
- توريد السلع والخدمات.
- استيراد وتصدير السلع.
- الأنشطة الصناعية واستخراج المواد الأولية.
- النشر والطباعة والتصوير والإعلان.

31 المادة 10 من قانون التجارة.

32 انظر قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 64 الصادر في فبراير 2004.

- مقاولات البناء والترميم والهدم والصيانة.
- خدمات مكاتب السياحة والفنادق والمطاعم ودور السينما والملاعب والمسارح.
- نقل البضائع أو الأشخاص، بما في ذلك تحميل وتفريغ البضائع.
- الأنشطة المالية بما في ذلك عمليات البنوك والتأمين والتعامل في الأسهم والسندات والوكالة التجارية أو أعمال العمولة.
- أنشطة أخرى متنوعة بما في ذلك البيع في المزادات العلنية وتنظيم الحفلات أو المناسبات الاجتماعية[33].

5 3 تسجيل التجار والأسماء التجارية

يجب على التجار المنفردين الذين يمارسون الأنشطة التجارية أنّ يكونوا مسجلين في السجل التجاري وأنّ يكون لديهم اسم تجاري وأنّ يحتفظوا بدفاتر حسابات ويستخدموا اسمهم التجاري في الأنشطة التجارية[34]. يجب أنّ تكون الأسماء التجارية مسجلة في سجل الأسماء التجارية ويجوز للتجار المنفردين استخدام أسمائهم كاسم تجاري خاص بهم[35].

يجب على الأعمال التجارية التي يقل رأس مالها المالي عن 15,000,000 دينار عراقي أنّ يتم تسجيلها **باسم تجاري في سجل غرفة التجارة والصناعة (السجل التجاري) في غضون ثلاثين (30) يوماً من الافتتاح.** إنّ متطلبات التسجيل مُحدّدة في نظام الأسماء التجارية والسجل التجاري[36]. كما توفر صفحة وزارة التجارة الإلكترونية **Ministry of Trade** أيضًا بوابة سريعة وسهلة للتسجيل. يجب على المتقدمين للحصول على الاسم التجاري تقديم طلب تسجيل بالصيغة الصادرة عن **الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية[37].** يجب تقديم الطلب مع المستندات الأخرى إلى **غرفة التجارة المحلية** ويجب أنّ يحتوي على المعلومات التالية:

- اسم وتاريخ ومكان ميلاد وجنسية التاجر.
- الاسم التجاري ونوع التجارة التي يمارسها.
- تاريخ افتتاح النشاط التجاري.
- عنوان النشاط التجاري، بما في ذلك المكاتب.
- أسماء أيّ وكلاء[38].

تشمل الوثائق الضرورية الأخرى ما يلي:

- البطاقة العراقية الموحدة أو بطاقة هوية مقدم الطلب وبطاقة الجنسية وبطاقة السكن.
- تعهد موقع بأنّ صاحب العمل لا يعمل كموظف عام.
- قد تكون هناك حاجة أيضا إلى وثائق أخرى.

33 المادة 5 من قانون التجارة.
34 المادتان 9 و21 من قانون التجارة.
35 المادتان 22 و25 من قانون التجارة.
36 قانون نظام الأسماء التجارية والسجل التجاري رقم 6 لسنة 1985.
37 المادة 1 من قانون نظام الأسماء التجارية والسجل التجاري رقم 6 لسنة 1985.
38 المادة 33 من قانون التجارة. الوكلاء هم الأشخاص المصرح لهم بالتصرف نيابة عن شركة ما، على سبيل المثال عند تمثيل مالك الشركة في شؤون أعمالهم أو إنشاء فرع جديد للشركة.

يجب أنّ تكون الأسماء المقترحة مختلفة عن الأسماء المسجلة بالفعل ويجوز للغرفة رفض تسجيل بعض الأسماء لأسباب معينة. وتشمل هذه الأسباب الأسماء التي تعتبر مضللة فيما يتعلق بأنشطة العمل أو الأسماء غير العربية أو الأسماء التي لا تتفق مع الآداب العامة[39].

تتحقّق غرفة التجارة المحلية من أنّ الاسم المقترح غير مسجل لأي عمل تجاري آخر في قاعدة بياناتها. إذا أراد مُقدّم الطلب حماية الاسم التجاري في جميع أنحاء العراق، تقوم غرفة التجارة المحلية بإرسال الطلب إلى الاتحاد العام للغرف التجارية للتأكد من عدم تسجيل الاسم في غرفة تجارية أخرى في مكان آخر من البلاد. يقوم الاتحاد العام بعد ذلك بإصدار خطاب يؤكد تسجيل الاسم المطلوب على المستوى الوطني ويقوم بتحصيل الرسوم المطلوبة. يمكن استئناف قرارات رفض طلب تسجيل الاسم التجاري أمام محكمة البداءة في غضون 30 يومًا من تاريخ الإخطار بالقرار[40].

يُطلب من صغار التجار الذين يبلغ رأس مالهم 30,000 دينار عراقي أو أقل فقط الاحتفاظ بالدفاتر التي تتوافق مع طبيعة وحجم أنشطتهم بطريقة توضح وضعهم المالي. وعلى الأقل يجب عليهم الاحتفاظ بالقيود اليومية ودفاتر الأستاذ لأنشطتهم المالية[41]. يجب إرفاق الميزانيات العمومية السنوية وبيانات الأرباح والخسائر بدفتر الأستاذ[42].

39 المادة 3 من قانون نظام الأسماء التجارية والسجل التجاري رقم 6 لسنة 1985.
40 المادة 7 من قانون نظام الأسماء التجارية والسجل التجاري رقم 6 لسنة 1985.
41 المادتان 12 و13 من قانون التجارة.
42 المادة 15 من قانون التجارة.

محل فاكهة، الرمادي (الصورة: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)

حلاق (الصورة: آلان أيوبي/المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)

6 | هياكل الأعمال التجارية

يجوز للأشخاص الذين يديرون أعمالاً تجارية في العراق العمل ضمن **هياكل أعمال مختلفة**. وقد يعملون **كتجار** أو **عمال مستقلين**، في **شراكات مع الآخرين**، في **الشركات العائلية**، في **الأعمال التجارية المنزلية** أو من خلال **هياكل الشركة**.

يجوز لأيّ شخص التسجيل كتاجر، على الرغم من أنّ هذا ليس ضروريًا للمشاريع الصغيرة. ومع ذلك، يجب على أيّ شخص لديه رأس مال مالي يزيد عن 15,000,000 دينار عراقي أنّ يسجل عمله التجاري.

يتحمل الأشخاص الذين يمارسون الأعمال التجارية كأفراد أو في شراكات غير رسمية مع آخرين **المسؤولية الكاملة عن التزامات أعمالهم**، في حين أنّ الأشخاص الذين ينشئون هياكل الشركة **يتمتعون بالحماية القانونية من قبل الشركة**. إنّهم مسؤولون عن الديون والالتزامات فقط في حدود أصول الشركة. يعد التسجيل كتاجر أمرًا سهلاً نسبيًا، في حين أنّ إنشاء شركة أكثر تكلفة وتعقيدًا. هذه بعض العوامل التي يجب أنّ يأخذها الأشخاص في الاعتبار عند إنشاء مشاريع صغيرة.

يُحدّد القسم التالي بعض نماذج الأعمال التجارية الشائعة.

6 1 الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص

يجوز للأشخاص الذين يمارسون الأنشطة التجارية بأنفسهم **التسجيل كتجار أو إنشاء شركاتهم الخاصة**. إذا كانت أعمالهم صغيرة الحجم ومنخفضة التكلفة فلا داعي للتسجيل[43]. إذا كانوا يديرون شركات لا تنخرط في أنشطة تجارية، مثل أصحاب المهن الحرة، ليست هناك حاجة للتسجيل.

ومع ذلك، قد يحتاجون إلى أنّ يكونوا أعضاء في جمعيتهم أو نقابتهم المهنية ذات الصلة. مزيد من المعلومات حول وضع الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص واردة في القسم 7.

43 المادة 10 من قانون التجارة.

6.2 هياكل الشركة

ثمّة خيارات مختلفة للأشخاص الذين اختاروا إنشاء هياكل الشركة:

1. الشركات البسيطة

يتمّ تأسيس الشركات البسيطة من قبل شخصين إلى خمسة أشخاص، يساهم كلّ منهم برأس مال الشركة على شكل نقد أو عمالة. يتطلب قانون الشركات من الشركات البسيطة أنّ يكون لديها أوراق تأسيس موثقة. يجب على الشركاء التجاريين في الشركات البسيطة إيداع نسخة من عقد التأسيس مع إدراج الشركاء وحصصهم لدى مكتب تسجيل الشركات العراقي (OCR) في وزارة التجارة (MOT). الحد الأدنى لرأس المال المطلوب هو 500,000 دينار عراقي.

2. شركات التضامن

يتمّ تأسيس شركات التضامن من قبل شخصين إلى خمسة وعشرين شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا هم أصحاب الأعمال الجماعية ويمتلك كلّ منهم أسهمًا في الشركة وفقًا لمساهمتهم المالية في الأعمال التجارية أو كما هو متفق عليه خلاف ذلك. مسؤولية المالكين غير محدودة ويشاركون بما يتناسب مع حصصهم في الشركة. الحد الأدنى لرأس المال المطلوب هو 500,000 دينار عراقي.

3. الشركات ذات المسؤولية المحدودة – المختلطة أو الخاصة

يمكن تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة من قبل شخص طبيعي واحد (الشركات البسيطة) أو بين شخصين وبشرط أنّ لا يزيد عددهم عن خمسة وعشرين شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً (شركات التضامن). يتحمل المالكون مسؤولية ديون الشركة بقدر قيمة أسهمهم في الشركة. يجوز تأسيس **الشركة المختلطة** بالاتفاق بين شخص اعتباري أو أكثر من القطاع العام وشخص أو أكثر من القطاعات الأخرى، أي الخاصة والمختلطة و/أو التعاونية، بشرط أنّ تمثل أسهم القطاع العام ما لا يقل عن 25 في المائة من رأس المال. وإذا انخفضت نسبة الأسهم المملوكة للدولة عن 25 في المائة، تعتبر الشركة شركة خاصة. الحد الأدنى لرأس المال المطلوب هو 1,000,000 دينار عراقي.

4. الشركات المساهمة – المختلطة أو الخاصة

يجب أنّ يؤسس الشركات المساهمة خمسة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين على الأقل. يوفر هؤلاء الأشخاص أسهمًا من خلال الاكتتاب العام. يتحمل المساهمون مسؤولية ديون الشركة بقدر قيمة أسهمهم. يشترط القانون العراقي أنّ تكون شركات التأمين وإعادة التأمين والاستثمار المالي والبنوك وشركات تحويل الأموال شركات مساهمة[44]. يجب على المساهمين المؤسسين إيداع الأموال في أحد البنوك المرخص لها بالعمل في العراق وقت التأسيس[45]. الحد الأدنى لرأس المال المطلوب هو 2,000,000 دينار عراقي.

المزيد من المعلومات حول إجراءات تسجيل الشركات واردة في الملحق 3 (القسم 17) من الدليل.

6.3 الشراكات

يقوم العديد من الأفراد بإبرام شراكات لممارسة الأعمال التجارية معًا. يمكن أنّ تكون الشراكات ترتيبات غير رسمية أو يمكن للشركاء تسجيل شراكتهم ككيان تجاري أو شركة.

حتى لو لم تكن الشراكة مُسجلة رسميًا، فمن المستحسن أنّ يقوم الشركاء بصياغة اتفاقية مكتوبة تحدد أدوارهم داخل العمل التجاري. يجب أنّ تكون اتفاقية الشراكة هذه مُفصّلة بما يكفي لتوضيح الترتيبات بين الشركاء وتقليل احتمالية الخلاف في المستقبل.

44 المادة 10 من قانون الشركات. تخضع شركات الاستثمار المالي لقانون الشركات. إلا أنّ عملياتها تخضع لإشراف البنك المركزي العراقي وفقًا لقانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2003 ونظام شركات الاستثمار المالي رقم 6 لسنة 2011.

45 المادة 28 من قانون الشركات.

وينبغي أنّ تغطي القضايا التالية:

- أدوار ومسؤوليات الشركاء فيما يتعلق بالتشغيل اليومي وإدارة الأعمال.
- المساهمات المالية لكلّ شريك في العمل، بما في ذلك حصص كلّ شريك في العمل.
- ترتيبات تقاسم الأرباح بين الشركاء.
- الترتيبات المالية ومسك الدفاتر، بما في ذلك حفظ سجلات الدخل والنفقات، والترتيبات المصرفية، والتفويض بالتوقيع والحصول على القروض وتحمل الديون، وتدقيق الحسابات، والتواصل مع دائرة الضرائب والهيئات الحكومية الأخرى بما في ذلك الضمان الاجتماعي.
- صنع القرار والسلطة المفوضة أو التنفيذية لتمثيل الأعمال.
- إجراءات تسوية النزاعات.
- ترتيبات إغلاق أو تصفية الأعمال وحل الشراكة، بما في ذلك توزيع الدخل والأصول وسداد المساهمات المالية والتعامل مع الديون والالتزامات.

6.4 الشركات العائلية

لا توجد قواعد أو لوائح مُحدّدة **للشركات العائلية** في العراق، ويمكن إدارتها بنفس الطريقة المتبعة مع الشركات الأخرى؛ أيّ من خلال فرد (مثل الأب والأم والجد)، أو الشراكة (على سبيل المثل بين الأشقاء أو أيّ فرد من أفراد الأسرة) أو من خلال هيكل الشركة. تعتبر الزراعة مشروعًا عائليًا إلى حد كبير ولا يوجد مفهوم معترف به قانونًا مثل التعاونيات الزراعية في العراق.

يُسمح للقاصرين الذين يبلغون من العمر 15 عامًا والذين يعملون في مشروع عائلي بالعمل في المشروع بشرط أنّ يكونوا تحت سلطة أو إشراف زوج القاصر أو والده أو والدته أو شقيقه، ويكون الإنتاج في المشروع العائلي للاستهلاك المحلي ولا يوظف العمال[46]. لا تنطبق الحماية الخاصة المستحقة للمرأة بموجب قانون العمل على النساء العاملات في شركة عائلية[47].

يمكن حل الخلافات التي قد تنشأ بين أفراد العائلة بشأن الشركة العائلية من خلال أحكام القانون المدني والمحاكم إذا لم يتم التوصل إلى حل آخر متفق عليه بين الطرفين.

6.5 الأعمال التجارية المنزلية

تعتبر **الأعمال التجارية المنزلية** قانونية في العراق، ولا توجد قواعد أو قيود تستهدف الأعمال التجارية المنزلية على وجه التحديد. يمكن تشغيل الأعمال التجارية من المنزل من قبل أشخاص يعملون لحسابهم الخاص، بالشراكة أو من خلال هيكل الشركة. ومع ذلك، اعتمادًا على نوع وطبيعة العمل، قد تكون هناك حاجة إلى تصاريح أو تراخيص أو شهادات أخرى.

46 المادة 98 من قانون العمل.

47 المادة 93 من قانون العمل. انظر أيضًا المادة 89 من قانون العمل رقم 71 لسنة 1987 الذي لا يزال مطبقًا في إقليم كردستان العراق.

عصير طازج، شارع المتنبي، بغداد (الصورة: صفاء دانشفار/ويكيميديا كومنز)

7 | العمل الحر

7.1 العمل الحر: التعريف

يمكن اعتبار عدد كبير من الأشخاص في العراق **«عاملين لحسابهم الخاص»**، بما في ذلك التجار المنفردين والمقاولين والعاملين المستقلين والحرفيين والسائقين وعمال اليومية وأصحاب المتاجر الصغيرة والمقاهي والأكشاك والأشخاص الذين يعملون من المنزل أو العاملين في الوظائف المؤقتة. وبحكم التعريف، الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص هم أولئك الذين يعملون لحساب أنفسهم ولا يعملون لدى صاحب العمل.

لا يشمل قانون العمل الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص. إذا كانوا يمارسون أنشطة تجارية، مثل الشراء/البيع أو تصنيع السلع أو تقديم الخدمات، فإنّهم يعتبرون تجارًا ويجب عليهم تسجيل اسم تجاري. ومع ذلك، فهم معفون إذا لم يشاركوا في أنشطة تجارية أو شاركوا فقط في التجارة على نطاق صغير، على سبيل المثال من خلال استخدام العمل البدني أو الآلات الصغيرة[48].

يُعرّف البنك الدولي **العمل الحر** بأنّه يشمل *«أولئك العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص أو مع شريك واحد أو عدد قليل من الشركاء أو في تعاونيات، ويشغلون نوع الوظائف المُحدّدة على أنّها (وظائف العمل الحر) أيّ الوظائف التي يعتمد فيها الدخل بشكل مباشر على الأرباح المستمدة من السلع والخدمات المنتجة»*[49]. ويشمل ذلك الحالات التي يعمل فيها الشخص لحسابه الخاص باعتباره **«عاملًا لحسابه الخاص»**، ويحقق دخلاً مباشرًا من العملاء ومن الخدمة أو السلع المقدمة، بدلاً من الاعتماد على راتب من صاحب العمل.

7.2 العمل بأجر والعمل الحر

يعتمد اعتبار الأشخاص **«يعملون لحسابهم الخاص»** أم لا على ما إذا كانوا في علاقة «عمل» كما هو محدد في قانون العمل أم لا. بموجب قانون العمل، يُعرّف العامل بأنه *«كلّ شخص، ذكراً كان أو أنثى، يعمل **تحت إشراف صاحب عمل ويخضع لتوجيهات صاحب العمل**، سواء كان العمل بموجب عقد مكتوب أو شفهي، أو العمل تحت التدريب أو الاختبار على أساس العمل الفكري أو العمل العضلي **ومقابل أجر** أيا كان شكله»*[50]. لا يوجد تعريف واضح للعمل الحر في القانون العراقي، على الرغم من أنّ التعريف الوارد في قانون الضمان الاجتماعي الجديد ينص على تغطية اختيارية *«لكلّ مواطن عراقي طبيعي غير مؤمن عليه أو صاحب عمل **أو شخص يعمل لحسابه الخاص** أو يعمل كشريك مع الآخرين»*[51].

48 انظر المادة 10 من قانون التجارة.

49 تعريف البنك الدولي للعمل الحر كما هو وارد في World Bank Meta Glossary.

50 المادة 1 من قانون العمل.

51 المادة 1 الفقرة (27) من قانون العمل والضمان الاجتماعي رقم 18 لسنة 2023.

يُعرّف **عقد العمل أو التوظيف** في القانون المدني بأنّه *«عقد يتعهد فيه أحد الطرفين بالعمل لدى الطرف الآخر تحت توجيهه وإشرافه وإدارته مقابل أجر، بحيث يعتبر العامل عاملًا في القطاع الخاص»*[52]. **ويهدف معيار الإشراف إلى التمييز بين العامل والشخص الذي يعمل لحسابه الخاص.** عادة ما يسمى العقد المتفق عليه بين الشخص الذي يعمل لحسابه الخاص وطالب الخدمة **بعقد الخدمات** ويخضع لأحكام القوانين المدنية أو التجارية.

عندما يتمّ **التعاقد من الباطن مع شخص لتأدية العمل، أو عندما يؤدي الشخص عملاً للآخرين بموجب ترتيب تعاقدي أو على أساس مرن أو مؤقت،** قد يكون من الصعب تحديد ما إذا كان الشخص **يعمل لحسابه الخاص أو يعمل بأجر.** يعتبر الفرق مهم.

العمال بأجر مشمولون بموجب قانون العمل ويحق لهم الحصول على حقوق الموظفين ومزاياهم بموجب القانون بما في ذلك ظروف العمل الآمنة والحد الأدنى للأجور واستحقاقات الإجازة والقيود المفروضة على ساعات العمل ودفع أجر مقابل العمل الإضافي، واستحقاقات الضمان الاجتماعي بما في ذلك الرواتب التقاعدية وتغطية النفقات الطبية لإصابات مكان العمل والحماية من الفصل التعسفي.

لا يشمل قانون العمل الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص أو المقاولين ولكنهم يعتبرون في **«علاقة تعاقدية»** مع الشخص الذي يكلفهم بالعمل. على سبيل المثال، السباك الذي يقوم بإصلاح تسرب الماء في الحمام الخاص بصاحب المنزل لديه علاقة تعاقدية (وليست علاقة عمل) مع صاحب المنزل. وفي حالة حدوث نزاع، مثل عدم دفع الأموال المستحقة، يجب على المقاولين المطالبة بحقوقهم التعاقدية بموجب أحكام القانون المدني[53].

عند تحديد ما إذا كان الشخص يعتبر موظفًا بأجر أم لا بموجب قانون العمل، ستأخذ المحاكم العراقية في الاعتبار وصف العلاقة في الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين (شفهية أو مكتوبة) والأجور المدفوعة والحقائق المتعلقة بأداء العمل. والمسألة الرئيسية هي ما إذا كانت هناك علاقة تابعة خاضعة للإشراف بين الطرفين أم لا[54].

يخضع الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص لأحكام قانون التجارة أو القانون المدني. وقد يمارسون أنشطة مدنية أو تجارية. تغطي **الأنشطة التجارية** الأعمال التجارية للمحلات التجارية والمطاعم وغيرها من الأعمال التجارية بينما تغطي **الأنشطة المدنية** أعمال أصحاب المهن الحرة ، مثل الأطباء أو المهندسين أو المحاسبين أو المستشارين.

7.3 عمال اليومية

يمكن اعتبار **عمال اليومية** موظفين إذا كانوا يعملون تحت تبعية وإشراف صاحب العمل مقابل أجر، ولو حتى لفترة زمنية قصيرة. ومع ذلك، إذا كانوا يعملون بدرجة من الاستقلالية، فسيتم اعتبارهم أشخاصًا يعملون لحسابهم الخاص بموجب عقد خدمات.

7.4 العمل الحر غير الرسمي

من الناحية العملية، يعمل العديد من الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص في العراق **بشكل غير رسمي،** أيّ دون أنّ يكونوا مسجلين أو مرخصين رسميًا[55]. وبما أنّ الأشخاص الذين يقومون بأعمال تجارية صغيرة أو منخفضة التكلفة لا يعتبرون تجارًا، فلا داعي لتسجيل أعمالهم رسميًا. ولا يعتبرون عمالاً غير رسميين، إلا إذا كانوا يعملون من دون تصريح أو ترخيص قطاعي أو متعلق بالمهنة يتعين عليهم الحصول عليه لمزاولة أعمالهم.

على الرغم من عدم وجود حاجة لتسجيل العمل الحر على نطاق صغير، إلا أنّ **التسجيل الرسمي يمنح عددًا من الفوائد.** فهو يوفر شكلاً من أشكال الحماية القانونية كما يساهم في تفادي المشاكل مع السلطات. اعتمادًا على نوع النشاط التجاري، قد يحتاج بعض الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص إلى تراخيص أو تصاريح أو شهادات. قد يحتاج الباعة المتجولون إلى تصريح للعمل في منطقة معينة بالإضافة إلى شهادة صحية. يحتاج عمال الكهرباء إلى الحصول على ترخيص مزاولة المهنة من نقابتهم العمالية.

52 المادة 900 الفقرة (2) من القانون المدني.

53 انظر أيضًا NRC Guide to Employment Rights in Federal Iraq، يوليو 2023، الصفحة 8-25؛ وNRC Guide to Employment Rights in the Kurdish Region of Iraq، يوليو 2023، الصفحة 7-22.

54 انظر أيضًا NRC Guide to Employment Rights in Federal Iraq، يوليو 2023، الصفحة 8-25؛ وNRC Guide to Employment Rights in the Kurdish Region of Iraq، يوليو 2023، الصفحة 7-22.

55 انظر على سبيل المثال ILO: A Diagnostic of the Informal Economy in Iraq، الصفحة 14-15.

خياطة نسائية، الموصل (الصورة: هيلين باركر)

8 | متطلبات التصريح والترخيص

بالإضافة إلى التسجيل كشركة أو تاجر، قد تحتاج المشاريع الصغيرة إلى الحصول على تراخيص وتصاريح وشهادات أخرى للعمل وتلبية جميع المتطلبات الوطنية والمحلية والقطاعية. عادةً ما تشمل ما يلي:

- **التراخيص المهنية** التي تصدرها عادةً الوحدة الإدارية ذات الصلة على مستوى المنطقة أو القضاء،
- **تراخيص مزاولة المهنّة**، التي تصدرها عادة السلطات القطاعية أو المهنية مثل النقابات
- **الشهادات الأخرى**، مثل الشهادات الصحية.

8 1 التراخيص المهنية

لكي تتمكن الشركات من ممارسة نوع معين من المهنة أو العمل، يجب عليها الحصول على ترخيص مهني. وتصدر هذه التراخيص عن **الوحدة الإدارية ذات الصلة** على مستوى المحافظة أو المنطقة أو القضاء[56]. يمكن للوحدات الإدارية التأكد من التراخيص المهنية المطلوبة لأنواع مختلفة من الأعمال التجارية داخل بلديتها والسلطات التي ستقدم الموافقة اللازمة.

1.1.8 إجراءات الحصول على ترخيص مهني

يجب تقديم طلبات الحصول على التراخيص المهنية يدوياً، على الرغم من أنّ السلطات تنتقل تدريجياً إلى الخدمات عبر الإنترنت[57]. ستقوم الوحدة الإدارية بعد ذلك بإصدار خطابات إلى الجهات المعنية للحصول على رأيها و/أو موافقتها على الطلب.

56 قانون المحافظة رقم 38 لسنة 2008 وقانون المحافظة رقم 3 لسنة 2009 (إقليم كردستان العراق). كانت البلديات في السابق مسؤولة عن إصدار التراخيص داخل حدود البلدية

57 انظر على سبيل المثال موقع Ministry of Trade الإلكتروني.

تعتمد الموافقات على نوع وطبيعة العمل ويمكن أن تشمل موافقات من الجهات الحكومية التالية:

- الأمن.
- البلدية.
- البيئة.
- الصحة.
- الضريبة.
- الدفاع المدني.
- الشرطة.
- الكهرباء.
- مكافحة الارهاب أو الأمن الوطني.
- جهات أخرى حسب موقع العمل.

تتطلب جميع الجهات الحصول على تصريح أمني قبل إعطاء الموافقة. على سبيل المثال، ستتطلب الموافقة على إنشاء خط أنابيب نفط خارج حدود البلدية موافقة من مديرية الاتصالات ومديرية التخطيط العمراني ومديرية الطرق والجسور ومديرية الآثار ومديرية الموارد المائية.

8.2 موافقة البلدية

يقتصر **دور البلديات** على تقديم الموافقة على الترخيص إذا كان مقر العمل ضمن حدود البلدية[58]. تقوم البلدية بتخصيص مناطق مختلفة داخل البلدية لأنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية والخدمية. ويشمل ذلك تخصيص الأراضي أو المساحات للباعة المتجولين أو الأسواق أو الخدمات الصناعية أو الأنشطة التجارية أو أنشطة البيع بالتجزئة.

لدى البلديات متطلبات عامة لتوفير الموافقة والإذن باستخدام أراضي البلدية للأنشطة التجارية. ولن تتم الموافقة على الأنشطة إلا إذا تمت ممارستها في مناطق معينة مُخصّصة لهذا الغرض من قبل البلدية. يُحدّد كلّ من حجم العمل ونوع النشاط المنطقة التي يمكن مزاولة هذا النشاط فيها. للحصول على الموافقة، يجب على صاحب العمل تقديم مخطط تفصيلي للمنطقة ورسم تخطيطي لمكان العمل. ويجب أيضًا استيفاء شروط معينة فيما يتعلق بالحد الأدنى من المساحة اللازمة للعمل وموقع العمل ومسائل أخرى. ويجب التعامل مع أيّ مخالفات بناء تتعلق بمكان العمل وفقاً للقرار رقم 35 لسنة 2001. لا يمكن ترخيص الأعمال التجارية العاملة في المناطق غير الرسمية أو المناطق دون الحصول على موافقة مديرية التخطيط العمراني المناسبة أو الموافقة على ممارستها. ومع ذلك، وكأمر واقع، فإنّ البلدية ملزمة بتوفير الخدمات لهذه المناطق إلى حين تسوية الوضع. ويشمل ذلك توفير المياه والكهرباء والطرق والصرف الصحي.

8.3 الموافقة البيئية

بموجب قوانين حماية البيئة في كلّ من العراق الاتحادي وإقليم كردستان العراق، يلزم الحصول على **موافقة بيئية** لجميع الأعمال التجارية التي قد تؤثر على البيئة، قبل تقديم أيّ ترخيص لممارسة أيّ نوع من النشاط[59].

58 في السابق، كانت البلديات تقوم بإتمام عملية الموافقة بأكملها.

59 استنادًا إلى قانون حماية البيئة والتنمية رقم 27 لسنة 2009 في العراق الاتحادي وقانون حماية البيئة في إقليم كوردستان العراق رقم 8 لسنة 2008. انظر أيضا التعليمات المعدلة رقم 6 لسنة 2001.

تُعرّف الموافقة البيئية بأنّها «*وثيقة صادرة عن وزارة البيئة تسمح بممارسة أنشطة مُحدّدة من الناحية البيئية*»[60]. كما يتم إنشاء لجان مراقبة بيئية بموجب القانون ولها الحق في زيارة أيّ موقع والتأكد من احترام الشروط والمتطلبات البيئية. وتشمل عقوبات انتهاك القانون التحذيرات وعقوبات السجن والغرامات. ويجوز مضاعفة العقوبة في حالة تكرار المخالفات[61].

تشمل المستندات المطلوبة للحصول على الموافقة البيئية ما يلي:

- سند ملكية.
- عقد إيجار أو استثمار أو أي نوع آخر من العقود.
- الموافقات المسبقة إنّ وجدت[62].
- موافقة البلدية المعنية في حال كان العمل ضمن حدود البلدية.
- موافقة الوحدة الإدارية المختصة على مستوى المنطقة أو القضاء في حالة وقوع المشروع خارج حدود البلدية.
- دراسة الأثر البيئي للمشروع مع خريطة المشروع.
- تعهد معتمد مُوقّع من صاحب العمل بالموافقة على تنفيذ أيّ توصيات في أيّ تقرير عن الأثر البيئي يتمّ إعداده فيما يتعلق بالعقار. ويكون التعهد بالصيغة المُعدّة من قبل الوحدة القانونية في مديرية البيئة.

إذا كان المشروع يتعلق بأرض زراعية ويقع خارج حدود البلدية، يلزم تقديم معلومات إضافية تشمل:

- تقرير معلومات مُفصّل من مديرية التخطيط العمراني بالمحافظة يُحدّد بُعد المشروع عن المدن أو القرى أو المراكز السكانية الأخرى، وكذلك المسافة من الموقع إلى أقرب الطرق العامة،
- تقرير معاينة من مديرية الزراعة في المحافظة متضمن كافة المعلومات عن طبيعة موقع الأرض والأراضي المجاورة لها وتصنيفها الزراعي، ورأي المديرية في إقامة المشروع على الموقع. ويجب أيضًا توفير خريطة للموقع.
- كتاب من مديرية الموارد المائية، يوضح بالتفصيل المسافة من الموقع إلى المياه العامة (وهي الأنهار وروافدها، البحيرات، المستنقعات والمجاري).

8.4 التراخيص الصحيّة

بموجب قانون الصحة العامة، تتطلب جميع الأماكن العامة الحصول على **ترخيص صحي** قبل أنّ تتمكن من فتح أبوابها[63]. تعتبر التراخيص الصحية مطلوبة لأماكن العمل التالية؛ الفنادق، النزل، المقاهي العامة، أكشاك الأطعمة والمشروبات، الحدائق العائلية، الكازينوهات، محلات القهوة والشاي، المخابز ومحلات المعجنات، المطاعم، محلات تحضير الأطعمة والمشروبات، أماكن عمل تحضير الآيس كريم والألبان، محلات توريد المواد الغذائية، محلات بيع اللحوم والأسماك والألبان والبيض والمنتجات الحيوانية[64].

60 المادة 1 من القانون رقم 27 لسنة 2009.

61 انظر المواد 33-34 من قانون حماية البيئة والتنمية في العراق الاتحادي رقم 27 لسنة 2009. تشمل العقوبات على الانتهاكات في العراق الاتحادي فترة إشعار مدتها 10 أيام لمعالجة الانتهاك، وإغلاق مكان العمل لمدة 30 يومًا وغرامة تتراوح بين 1 إلى 10 ملايين دينار عراقي.

62 قد تكون هناك حاجة للحصول على موافقة مسبقة لبعض أنواع المشاريع، على سبيل المثال المشاريع الزراعية. على سبيل المثال، بالنسبة لمشاريع الثروة الحيوانية أو الدواجن التي يتم تنفيذها خارج حدود البلدية، يلزم الحصول على موافقة من مختلف الجهات بما في ذلك مديريات البيئة والموارد المائية ومديرية الطرق والجسور.

63 قانون الصحة العامة رقم 89 لسنة 1981.

64 المادة 1 من تعليمات شروط منح التراخيص الصحية رقم 8 لسنة 2000.

للحصول على الترخيص الصحي يجب تقديم استمارة الطلب مرفقة بالمستندات التالية إلى أقسام الرقابة الصحية:

- إثبات ملكية العقار أو عقد الإيجار.
- التخليص الضريبي من مكتب الضرائب.
- موافقة البلدية.
- الموافقة البيئية.
- إجراء فحص طبي لمقدم الطلب والعاملين تشير نتائجه إلى خلو الأشخاص من أيّ مرض معدٍ.
- البطاقة الشخصية أو بطاقة الإقامة أو جواز السفر مقدم الطلب.
- شهادة مزاولة المهنة من نقابة العمال لبعض المهن (راجع شهادات مزاولة المهنة)[65].

تشمل المستندات الإضافية المطلوبة للاجئين في إقليم كردستان العراق ما يلي:

- موافقة الأمن والشرطة للاجئين السوريين.
- خطاب دعم الإقامة (للاجئين في المخيمات).

عند تقديم الطلب مكتملاً، ستقوم إدارة الرقابة الصحية بزيارة تفتيشية للتحقق من الأوضاع في مكان العمل. كما يقوم المفتشون بالتحقّق من الشروط العامة لمتطلبات السلامة والأمن في مكان العمل وكذلك تصميم مكان العمل. ثمّة شروط خاصة مطلوبة لأنواع مختلفة من أماكن العمل العامة. فمثلاً بالنسبة لمحلات إعداد الطعام مثل مطاعم الوجبات السريعة يشترط ما يلي:

- يجب أن يكون المبنى نظيفًا وسهل التنظيف.
- يجب أن تكون أماكن العمل، بما في ذلك المطبخ، جيدة التهوية.
- يجب أن تكون الظروف في أماكن العمل آمنة وصحية.
- يجب أن تكون معدات المطبخ كافية لإعداد الأطعمة والمشروبات.
- يجب أن يتوفر مصدر مناسب للمياه.
- يجب أن تحتوي المقاهي والحدائق العائلية على دورات مياه صحية.
- يجب أن تكون دورات المياه معزولة عن أماكن تحضير الأطعمة والمشروبات.
- يجب أن تستوفي المرافق الحد الأدنى من متطلبات المساحة للمناطق المختلفة لإعداد الأطعمة والمشروبات وكذلك استهلاك الأطعمة والمشروبات في أماكن العمل.
- يجب أن يتوفر التبريد الكافي.
- يجب أن تتوفر أطباق كافية لتقديم الطعام.

65 انظر المادتين 2 و4 من تعليمات شروط منح التراخيص الصحية رقم 8 لسنة 2000.

- يجب أن تتوفر مساحة تخزينية للمنتجات الغذائية.
- يجب أن يكون لدى المطاعم أثاث مناسب يتوافق مع فئة المطعم.
- يجب أن تتوفر في المطعم طرق آمنة للتعامل مع الحشرات والآفات.
- يجب أن تكون صناديق القمامة متوفرة[66].

ثمّة متطلبات تفصيلية منفصلة لأنواع مختلفة من أماكن العمل بما في ذلك؛ مساحات إعداد الطعام، والمقاهي والحدائق العائلية، والمخابز وأماكن العمل التي تحتوي على أفران، وإنتاج الألبان، ومحلات بيع المواد الغذائية، ومحلات بيع اللحوم والألبان والبيض والمنتجات الحيوانية، ومحلات بيع اللحوم الحمراء والدواجن، ومحلات بيع الأسماك والمأكولات البحرية[67].

تختلف رسوم التفتيش والترخيص وتجديد الترخيص وفتح وإغلاق أماكن العمل وغيرها من الخدمات حسب نوع الخدمة وتتراوح من 2,000 دينار عراقي إلى 25,000 دينار عراقي[68]. يتمّ إصدار الترخيص الصحي لمدة عام ويجب تجديده خلال الشهرين الأولين من كلّ عام. يلتزم أصحاب المطاعم والمقاهي بالتأكد من ارتداء الموظفين للملابس الصحية المناسبة، خاصة عند إعداد الطعام، ويجب الإبلاغ عن أيّ مشاكل تتعلق بالصحة إلى السلطات الصحية المختصة على الفور[69].

8.5 التسجيل في الضمان الاجتماعي

إذا كانت المنشأة توظف عاملاً واحدًا أو أكثر، فيجب أنّ تكون مسجلة لدى **الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية (GOPSS)**، ما لم يتمّ توظيف العمال على أساس عرضي. ومن أجل التسجيل والحصول على رقم الضمان الاجتماعي، يجب على المنشأة أولاً أنّ تدفع للهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية وديعة مقتطعة من اشتراكات الضمان الاجتماعي بناءً على عدد الموظفين والرواتب المُقدّرة لمدة ثلاثة أشهر. تقوم الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية بعد ذلك بإصدار رقم الضمان الاجتماعي وخطاب يشير إلى أنّه تمّ سداد الدفعات. ويتم بعد ذلك سداد مدفوعات الضمان الاجتماعي على أساس ربع سنوي.

يبلغ الضمان الاجتماعي 17% من رواتب الموظفين. تبلغ مساهمة صاحب العمل 12٪ ومساهمة الموظف 5٪. يتمّ سداد المدفوعات من قبل أصحاب العمل من خلال شيكات مُصدّقة إلى الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية. تستغرق الخطوة الأولى للتسجيل لدى وزارة العمل/ الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية والحصول على الخطاب حوالي أسبوع واحد. يترتب على هذا الإجراء رسوم إضافية.

يتعرض أصحاب العمل الذين لم يتمّ تسجيل أعمالهم في الضمان الاجتماعي لغرامات قدرها خمسة أضعاف مساهمة الضمان الاجتماعي المطلوبة. بموجب قانون الضمان الاجتماعي الجديد، يتمتع الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص بخيار التسجيل للحصول على تغطية الضمان الاجتماعي[70]. تقوم النقابات العمالية والاتحادات الصناعية بالتنسيق مع وزارة العمل فيما يتعلق بالتطبيق السليم لقانون العمل وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي.

8.6 شهادات مزاولة المهنة والمؤهلات المهنية

تعتبر **شهادات مزاولة المهنة** ضرورية للعاملين في **بعض المهن الصناعية أو اليدوية الماهرة** (كهربائيين، سباكين، نجارين، ميكانيكيين، إلخ). يجب أنّ يكون جميع العمال الذين يؤدون مهنًا ماهرة داخل مكان العمل مؤهلين بشكل مناسب للنشاط الذي يؤدونه وأنّ يكونوا حاصلين على شهادة مزاولة المهنة ذات الصلة. توفر وزارة العمل والضمان الاجتماعي تفاصيل عن المهن التي تتطلب شهادات مزاولة المهنة.

66 انظر المادتين 7 و8 من تعليمات شروط منح التراخيص الصحية رقم 8 لسنة 2000.
67 انظر المادتين 7 (1) و11 من تعليمات شروط منح التراخيص الصحية رقم 8 لسنة 2000.
68 إعلان رقم 70 لسنة 2009 بشأن رسوم خدمات الرقابة الصحية.
69 انظر المادة 6 من تعليمات شروط منح التراخيص الصحية رقم 8 لسنة 2000.
70 المادة 1 (27) من قانون العمل والضمان الاجتماعي رقم 18 لسنة 2023.

يجب أنّ يمتلك **المهنيون الليبراليون**، مثل الأطباء وأطباء الأسنان والممرضين والمهندسين والمحامين والمحاسبين، المؤهلات المهنية ذات الصلة لممارسة المهنة ويجب أنّ يكونوا مسجلين في نقابتهم المهنية. وتشمل هذه النقابات اتحاد المحاسبين والمدققين العراقيين ونقابة الأطباء العراقيين ونقابة المحامين العراقيين وغيرها من النقابات العمالية.

1.6.8 المتطلبات والإجراءات

يتمّ منح شهادات مزاولة المهنة من قبل **معاهد التدريب المهني أو لجان الاختبار**[71]. تجري لجان الاختبار اختبارات لأصحاب العمل أو العمال، وكذلك للأشخاص الذين تتم إحالتهم من قبل وزارة العمل والضمان الاجتماعي. يُعفى بعض الأشخاص من الحصول على شهادات مزاولة المهنة لممارسة مهنتهم، ومن بينهم الأشخاص الذين بحوزتهم:

- شهادات مزاولة مهنة.
- بعض شهادات أو مؤهلات ما بعد المرحلة الثانوية أو التعليم العالي، مثل درجة البكالوريوس في الهندسة أو الدبلوم.
- شهادات المدرسة المهنية أو شهادة من مركز التدريب المهني مع سنة من الخبرة العملية.

للحصول على شهادة مزاولة المهنة، يجب على الشخص إكمال دورة التدريب المهني. ويتمّ إجراء التدريب من قبل دائرة التدريب المهني في كلّ محافظة[72]. ومن أجل المشاركة في التدريب المهني، يجب على المتقدمين:

- أن يكونوا لائقين بدنيًا وعقليًا، اعتمادًا على طبيعة مهنتهم.
- أن يكونوا مسجلين في قاعدة بيانات التشغيل والقروض لأنواع معينة من التدريب.
- أن يكونوا حاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية أو شهادة إثبات القراءة والكتابة تعادل الصف الرابع من المدرسة الابتدائية.

يجب أنّ يحصل المتدربون على درجة لا تقل عن 60% في كلّ الاختبارات الكتابية والعملية من أجل استيفاء المعايير المهنية. يغطي إطار الاعتماد الوطني العراقي[73] عشرة مستويات مهنية وفنية بدءًا من مستوى الخبرة 1 (أدنى مستوى) إلى درجة الدكتوراه عند المستوى 10 (أعلى مستوى). تمنح مراكز التدريب المهني الشهادات للمستويات الأربعة الأولى فقط. الرسوم الحالية هي على الشكل التالي[74]:

- الخدمات الطبية ورسوم المختبرات والبطاقات الصحية للشهادات المهنية - 5,000 دينار عراقي.
- تراخيص الصحة والسلامة المهنية - 150,000 دينار عراقي.
- اختبار الشهادة المهنية والبطاقة والشهادة - 150 دينار عراقي.
- شهادات التسجيل – 10,000 دينار عراقي.
- شهادات مزاولة المهنة لكلّ عامل – 2,000 دينار عراقي.
- الزيارات الميدانية – 3,000 دينار عراقي.

71 تُنشأ لجان الاختبار بموجب التعليمات رقم 10 لسنة 2001.
72 وفقاً لتعليمات التدريب المهني رقم 2 لسنة 2018.
73 إطار الاعتماد الوطني العراقي رقم 99 لسنة 2021.
74 التعليمات رقم 10 لسنة 2017.

وبالإضافة إلى مراكز التدريب المهني، تقوم **النقابات العمالية أو المهنية** أيضًا بإصدار شهادات مزاولة المهنة[75]. لا يتم تزويد اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق إلا بخطاب دعم إلى المحافظة ومكتب مديرية التقاعد والضمان الاجتماعي لتأكيد التسجيل لدى نقابة العمال ذات الصلة.

2.6.8 الامتثال المستمر للمعايير المهنية

تتحمل مختلف السلطات مسؤولية ضمان الحفاظ على متطلبات الترخيص المهني والامتثال للمعايير المهنية. وتشمل هذه السلطات ما يلي:

- لجنة التفتيش والمتابعة في مديرية العمل والضمان الاجتماعي والتي تقوم بإجراء زيارات تفتيشية للتأكد من استيفاء متطلبات وشروط شهادات التسجيل[76].
- شعبة التفتيش في المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية المسؤولة عن عمليات التفتيش على الصحة والسلامة ومنح الموافقات للأنشطة الاقتصادية المشمولة بقانون الخدمات الصناعية.
- سلطات الدفاع المدني وهي المسؤولة عن التفتيش على المصانع والتأكد من سلامة المشاريع الأخرى بموجب قانون الدفاع المدني[77].

إذا تبين أنّ مكان العمل لا يستوفي متطلبات السلامة المهنية، يُقدّم مفتش مكان العمل تقريراً إلى وزير العمل وقد يوصي بإغلاق الورشة. يمكن أنّ يحدث هذا أيضًا عندما لا تتوفر أدوات أو آلات العمل الضرورية أو عند الإبلاغ عن انتهاك في مكان العمل. يعاقب على مخالفات قانون الخدمات الصناعية بالسجن لمدة تصل إلى سنة واحدة وغرامة قدرها 5,000 دينار عراقي.

75 بموجب المادة 28 من القانون رقم 52 لسنة 1987.
76 انظر المادة 3 من قانون تنظيم الخدمات الصناعية رقم 9 لسنة 2001.
77 بموجب قانون الدفاع المدني رقم 44 لسنة 2013.

سوق الدواجن (الصورة: محمد جلال)

متجر الإلكترونيات (الصورة: آلان أيوبي/المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)

9 | المتطلبات الخاصة بالقطاع

توجد **متطلبات خاصة بالقطاع** لمختلف الأعمال التجارية.

على سبيل المثال، يجب على شركات إنتاج الأغذية أو المطاعم الالتزام بجميع معايير الصحة والنظافة لإنتاج الغذاء[78]. يجب على مقدمي الخدمات الصحية، مثل الأطباء وأطباء الأسنان والعيادات الصحية، الالتزام بالمعايير المناسبة للقطاع الصحي. يحتاج المهنيون المهرة إلى تراخيص من الهيئات المهنية ذات الصلة. يحتاج الحرفيون، مثل البنائين والكهربائيين والسباكين، إلى الحصول على تراخيص مهنية من نقابة العمال. يحتاج أصحاب المتاجر والمطاعم وأصحاب المقاهي والباعة المتجولون إلى تصاريح من البلدية المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك لوائح بلدية أو تخطيط حضري لأنواع معينة من الأعمال التجارية مثل مباني البيع بالتجزئة أو المكاتب أو الشركات الصناعية أو التعدين أو الزراعة. يمكن أنّ تتضمن هذه اللوائح قيودًا فيما يتعلق بالضوضاء أو التلوث أو الأنشطة الخطرة.

يمكن الحصول على تفاصيل متطلبات تسجيل المشاريع الصغيرة من البلدية. وهذا يشمل المتطلبات لكلّ قطاع الأعمال.

يغطي القسم التالي متطلبات قطاعات مختارة بما في ذلك؛ (1) الورش الصناعية (2) الحرف أو الخدمات (3) محلات البيع بالتجزئة (4) المطاعم والمقاهي (5) المهن الحرة (6) الباعة المتجولون، (7) عمال الوظائف المؤقتة وسبل العيش الرقمية (8) الأعمال التجارية المنزلية و(9) المشاريع الصغيرة في المخيمات.

9.1 الورش والمشاريع والأنشطة الصناعية

تشمل **الأنشطة الصناعية** تصنيع السلع والمنتجات أو معالجتها أو إصلاحها[79]. ويشمل ذلك المصانع وورش العمل ومعالجة أو تكرير النفط أو البترول ومصانع إنتاج الأغذية أو المشروبات وبناء أو تصنيع مواد البناء وتصنيع الآلات والأدوات والمركبات والمعدات أو المفروشات وإنتاج الملابس وورش الميكانيكا وأعمال التنظيف والعديد من الأنشطة الأخرى ذات طبيعة صناعية. وفقًا لمديرية الإحصاء الصناعي، تشمل بعض الأنشطة الصناعية الصغيرة الأكثر شيوعا في العراق شركات صناعة الأثاث والمشغولات المعدنية ومصانع الملابس ومصانع الخياطة والمخابز[80].

78 انظر تعليمات شروط منح التراخيص الصحية رقم 8 لسنة 2000.

79 انظر أيضاً المادة 1 من نظام الخدمات الصناعية رقم 9 لسنة 2001.

80 تقرير مسح صادر عن مديرية الإحصاء الصناعي لعام 2018. في ذلك الوقت، تمّ تسجيل 25,747 مشروعًا صغيرًا في جميع أنحاء العراق الاتحادي، باستثناء إقليم كردستان العراق.

1.1.9 تسجيل المشاريع والأنشطة الصناعية

يتمّ تنظيم **تسجيل وترخيص المشاريع الصناعية** في كلّ من العراق الاتحادي وإقليم كردستان العراق بموجب قانون الاستثمار الصناعي[81]. ويشمل ذلك المصانع المنتجة للمنتجات، على سبيل المثال المنتجات الغذائية. تتولى المديرية العامة للتنمية الصناعية في وزارة الصناعة والمعادن مسؤولية تسجيل وتطوير جميع المشاريع الصناعية، بما في ذلك المشاريع الكبيرة والصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص وللقطعين العام والخاص. كما يجب أيضًا تسجيل على المشاريع الصناعية بشكلٍ منفصل لدى اتحاد الصناعات العراقي.

يتعين على أصحاب الأعمال أو المستثمرين تقديم طلبات التسجيل إلى المديرية العامة للتنمية الصناعية. إجراءات التسجيل والموافقة مفصلة في تعليمات العمل لعام 2022 الصادرة عن المديرية العامة. ويشمل ذلك إجراءات ترخيص المشاريع الصناعية تحت التأسيس وكذلك ترخيص المشاريع المكتملة.

يجب أنّ يكون المتقدمون حاصلين على الجنسية العراقية وأنّ يزيد عمرهم عن 18 عاماً وأنّ يكون لديهم اسم تجاري للورشة أو مكان العمل. يمكن التسجيل باسم فرد أو شركة.

تمّ تحديد الحد الأدنى من متطلبات التسجيل في التعليمات رقم 8229 لعام 1979. ولكي تكون المشاريع مؤهلة للتسجيل كمشاريع صناعية لدى الاتحاد الصناعي، يجب أنّ تستوفي متطلبات التسجيل العامة والخاصة.

تتضمن متطلبات التسجيل العامة ما يلي:

- موافقة الجهات المختصة على موقع النشاط أو المشروع الصناعي.
- الموافقة البيئية.
- الامتثال في مكان العمل لجميع متطلبات قانون العمل للعمال، بما في ذلك معايير الصحة والسلامة للآلات والأدوات والمعدات[82].
- تسجيل أي آلات صناعية لدى كاتب العدل.
- تسجيل الأعمال الصناعية بشهادة الاسم التجاري.
- تسجيل العلامات التجارية أو شعارات المنتج.

وقد تكون المتطلبات الخاصة ضرورية أيضًا، اعتمادًا على النشاط الصناعي الذي يتم مزاولته. قد يشمل ذلك الحد الأدنى لعدد الآلات أو أنواع معينة من الآلات لأنواع معينة من الصناعات. على سبيل المثال، يجب أنّ يتوفر ما لا يقل عن أربع آلات لأعمال الخياطة حتى تكون مؤهلة للتسجيل كنشاط صناعي.

وينظم قانون منفصل الورش الصناعية مثل ورش ميكانيكا السيارات. يغطي قانون الخدمات الصناعية رقم 30 لسنة 2000 الورش المختلفة التي تقدم خدمات الصيانة مثل صيانة السيارات وكهربائي السيارات وتبديل إطارات السيارات وغسيل السيارات وما إلى ذلك.

2.1.9 شهادات مزاولة المهنة لأصحاب الأعمال والعاملين

يتطلب فتح مشروع خدماتي صناعي الحصول على **شهادة تعليمية أو شهادة مزاولة مهنة ذات الصلة.** لا يمكن لأصحاب الورش الذين ليس لديهم شهادة مزاولة مهنة أو خبرة سابقة التسجيل إلا في حالة تشغيلهم فنيين حاصلين على الشهادة التعليمية أو شهادة مزاولة المهنة المطلوبة. يجب على جميع الأشخاص الذين يقومون بصيانة وإصلاح المركبات والآلات والأدوات والأجهزة والأصول الميكانيكية المماثلة الحصول على شهادة مزاولة المهنة المناسبة.

81 قانون الاستثمار الصناعي رقم 20 لسنة 1998؛ وكذلك نظام الخدمات الصناعية رقم 9 لسنة 2001 وقانون الخدمات الصناعية رقم 30 لسنة 2000 الذي ينظم الورش المختلفة التي تقدم خدمات الصيانة مثل صيانة السيارات، كهربائي السيارات، تبديل الإطارات، غسيل السيارات.

82 انظر على سبيل المثال المادة 2 من نظام الخدمات الصناعية رقم 9 لسنة 2001.

تتولى وزارة العمل والضمان الاجتماعي مسؤولية عملية التسجيل وتوفير شهادات مزاولة المهنة للعمال. تضم الوزارة ثلاث مديريات، وهي (1) مكتب مديرية التقاعد والضمان الاجتماعي، (2) مركز الصحة والسلامة المهنية، و(3) مديرية العمل والتدريب المهني. وتشارك المديريات الثلاث في عملية ترخيص الخدمات الصناعية.

3.1.9 استخدام الأراضي لورش الخدمات الصناعية

تتولى البلدية عملية تخصيص المناطق الصناعية. يجوز استئجار الأراضي المُخصّصة للخدمة الصناعية من الجهات المختصة إذا كانت مملوكة ملكية عامة لتلك الجهات. يتم دفع رسوم إيجار قدرها ثلاثة بالمائة من قيمة الأرض سنويًا. يتم إعادة تقييم رسوم الإيجار كلّ خمس سنوات ويحق لصاحب الورشة الاستمرار في استخدام الأرض بشرط استمرار العمل في المهنة التي خُصصت لها الأرض.

2 9 الصناعات الحرفية أو الخدمية

تشمل الصناعات الحرفية أو الخدمية الحرفيين مثل الكهربائيين والنجارين والسباكين والمُبلّطين، ولكنها تشمل أيضًا صناعة الحرف اليدوية أو السلع المصنوعة يدويًا وصالونات التجميل وتصفيف الشعر. تستثنى الأعمال التجارية المُصنّفة على أنّها أنشطة «حرفية» أو «خدمية» من متطلبات قانون الاستثمار الصناعي بموجب تعليمات إعفاء المشاريع الحرفية والخدمية[83].

وبموجب تلك التعليمات يعتبر النشاط التجاري **نشاطًا حرفيًا أو خدميًا** (وليس صناعيًا) في الحالات التالية:

- **العمل اليدوي الذي يغلب على العمل الميكانيكي** أو أنّ المشروع يعتمد على العمل الفردي وليس العمل بالآلات.
- العمل المنجز بأدوات ومعدات يدوية أكثر قيمة من الآلات والأدوات الميكانيكية أو حيث يكون **العمل الفكري مهيمنًا** على أيّ مخرجات ميكانيكية أو يدوية.
- **إنتاج منتجات بسيطة وشعبية يمكن إنتاجها في عقارات صغيرة** مثل المنازل أو الشقق أو المحلات التجارية أو الأكشاك،
- حيث يقوم المشروع بإنتاج **الحرف التقليدية أو تقديم الخدمات التقليدية** المكتسبة من كبار السن والتي يتمّ إنتاجها في وحدات صغيرة.
- **المشاريع التراثية ذات السمات الفنية التي تعتمد على الكفاءة الفنية للعامل.**
- المشاريع الصغيرة التي تغطي فيها الخدمات والمنتجات المقدمة **الحاجة المحلية فقط.**
- **المشاريع الصغيرة القائمة منذ فترة طويلة بدون اعتراض من السلطة** ولا تحتاج إلى تطوير أو دعم من الدولة.
- **المشاريع الصغيرة التي تفتقر إلى واحد أو أكثر من المقومات الأساسية للمشروع الصناعي؛** ألا وهي، خطوط إنتاج ميكانيكية متكاملة، توفر الممتلكات المناسبة للإنتاج والتخزين وغيرها من المرافق، إنتاج السلع الصناعية على نطاق تجاري مع وجود هدف إنتاجي وتجاري واضح في المشروع، وجود أنظمة إدارية ومحاسبية، تخطيط وإدارة وخبرة فنية وتوافر رأس المال المناسب لإنشاء المشروع وتشغيله وإدارته.

وقد وردت متطلبات تنظيم عمل الحرف والخدمات والمشاريع الصغيرة المذكورة أعلاه في التعليمات حول متطلبات وشروط الحرفيين[84].

83 تعليمات بشأن إعفاء المشاريع الحرفية والخدمية من أحكام قانون الاستثمار الصناعي رقم 4 لسنة 1983.
84 تعليمات حول متطلبات وشروط الحرفيين رقم 1 لسنة 1984.

تتطلب هذه التعليمات:

- الموافقة المسبقة على استخدام المنازل كمكان عمل.
- التراخيص الصحية للمشاريع الغذائية.
- إقرار كتابي من المديرية العامة للتنمية الصناعية بأنّ المشروع لا يعتبر مشروعاً صناعياً.
- قد تنطبق شروط أخرى أيضًا.

9.3 المحلات التجارية في المناطق التجارية والسكنية

تخضع **المحلات التجارية في المناطق التجارية المُحدّدة** إلى الحد الأدنى من القيود البلدية. تعتمد هذه المناطق على المخططات الرئيسية للمناطق المعتمدة للاستخدام التجاري. ومع ذلك، يجب تقديم طلبات **المحلات التجارية في المناطق السكنية** إلى البلدية المعنية التي ستقوم بزيارة تفتيشية للتأكد من استيفاء الشروط ذات الصلة. وهذا يعتمد على طبيعة ونوع المحل التجاري. المتطلبات العامة هي على الشكل التالي:

- يجب أن تكون المسافة بين المحلين التجاريين 150 متر على الأقل.
- يجب أن يكون المحل التجاري على بُعد 150 متر على الأقل من أقرب منطقة تجارية (سوق، شارع تجاري).
- يجب أن يكون المحل التجاري على بُعد 100 متر على الأقل من حدود مدارس البنات (المدارس الثانوية).
- يجب أن لا تقل مساحة المحل التجاري عن 8 أمتار مربعة ولا تزيد عن 20 متراً مربعاً.
- يجب أن يتمّ بناء المحل التجاري وفقًا لقانون البناء الخاص بالمنطقة السكنية.

تعتبر موافقة الجيران ضرورية، بما في ذلك الجيران عبر الشوارع، عندما يكون عرض الشارع أقل من 20 مترًا. يقوم مُقدّم الطلب عادة بالتوقيع على تعهد يوافق عليه الجيران. يجب أيضًا أنّ يكون الطلب مدعومًا من قبل البلدية. إذا كان المحل التجاري يشمل قطاعات تتطلب ترخيصًا صحيًا (مثل بيع المنتجات أو المستلزمات الغذائية)، فيجب اتباع الإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص الصحية[85]. المحلات التجارية التي لا تحتاج إلى تراخيص صحية تحتاج إلى موافقة من الوحدة الإدارية المختصة (عادة البلدية) ويتم إحالتها إلى مأمورية الضرائب والمحافظة للحصول على الموافقة النهائية.

يعتبر من الضروري إجراء تفتيش في مكان العمل للحصول على شهادة صحية. يتضمن ذلك التأكد من أنّ أماكن العمل تلبي الحد الأدنى من متطلبات المساحة ومتصلة بالمرافق ولديها إضاءة كافية وتحتوي على مجموعة إسعافات أولية بالإضافة إلى الأدوات والمعدات اللازمة للمحل التجاري.

9.4 المقاهي والمطاعم وأماكن الضيافة أو السياحة الأخرى

وزارة الثقافة والسياحة والآثار هي المسؤولة عن التوصيات الخاصة بترخيص الأماكن بما في ذلك؛ **الفنادق والمقاهي والمطاعم وقاعات المناسبات ودور السينما وصالات الألعاب والشقق السياحية والأستوديوهات وغيرها من الأنشطة الفنية.** ويتطلب قانون هيئة السياحة تصنيف هذه الأماكن وترخيصها قبل أنّ يتمّ فتحها[86].

85 انظر المادة 7 (7) من تعليمات شروط منح التراخيص الصحية رقم 8 لسنة 2000.

86 قانون هيئة السياحة رقم 14 لسنة 1996 والتعليمات رقم 1 لسنة 2018.

تتولى إدارة التراخيص بوزارة الثقافة والسياحة والآثار طلبات الحصول على التراخيص، ويجب أنّ تحتوي على المعلومات التالية:

- إثبات أنّ مُقدّم الطلب إما مواطن عراقي أو أجنبي يتقدم بطلب كجزء من مشروع استثماري. يجب على المواطنين العراقيين تقديم الوثائق الشخصية بما في ذلك البطاقة الموحدة أو شهادة الجنسية وبطاقة السكن وشهادة المواطنة وصورتين حديثتين.
- الاسم التجاري وسجل النشاط التجاري.
- التخليص الضريبي.
- شهادة التصنيف.
- عقد إيجار أو سند ملكية.
- إيصال تسديد الرسوم[87].

يتمّ تصنيف المطاعم إلى (1) **مطاعم سياحية** أو (2) **مطاعم شعبية**. يعتمد التصنيف على الحجم والمساحة والمعدات وعرض الطعام والموظفين ومعايير أخرى. تتولى إدارة التصنيف في هيئة السياحة مسؤولية تصنيف المطاعم والمواقع السياحية الأخرى بعد الزيارات التفتيشية. في حين أن المطاعم السياحية يجب أنّ تكون مسجلة لدى وزارة السياحة، إلا أن المطاعم الشعبية يتم تنظيمها بموجب تعليمات مختلفة[88].

يتمّ تصنيف المطاعم الشعبية إلى فئتين (أ/ب) بناءً على المعايير الجماعية لمساحة المطعم وجودة البناء والمعدات وغيرها من شروط النظافة ومهارات العاملين. يجب على المطاعم الشعبية الالتزام بقائمة الأسعار الصادرة عن السلطات. يتعرض أولئك الذين ينتهكون قائمة الأسعار لعقوبات بموجب القانون التجاري. وتشترط التعليمات الحصول على ترخيص من الوحدة الإدارية المختصة أو الحصول على موافقة مبدئية على الأقل قبل فتح المطعم. كما أنّ الترخيص الصحي مطلوب أيضا.

9 5 المهن الحرة

المهن الحرة هي تلك المهن التي تنطوي على تقديم نوع من الخدمات الفكرية على أساس مؤهل أو مهارة مهنية مُحدّدة[89]. يتمّ تقديم الخدمات عادةً بشكل شخصي على أساس علاقة الثقة. وتشمل المهن الليبرالية المهنيين الطبيين، مثل الأطباء وأطباء الأسنان والممرضات، والمهنيين التقنيين مثل المهندسين والمهندسين المعماريين والمهنيين القانونيين، مثل المحامين وكتاب العدل[90]. تنقسم المهن الحرة إلى فئتين رئيسيتين:

- **المهن الحرة المُنظّمة** والتي تخضع لضوابط مُحدّدة تنظم القبول في المهنة ومزاولتها[91]. تحت هذه الفئة، يتمّ الإشراف على المهنيين من قبل هيئة مهنية ويجب عليهم مراعاة قواعد أخلاقية صارمة، مثل الأطباء والمهندسين والمهندسين المعماريين والمحامين وما إلى ذلك.
- **المهن الحرة غير المُنظّمة** والتي تشمل عادة العاملين في المجال الفكري والفني، ولكن أيضًا بشكل عام أيّ مهنة لا يمكن تصنيفها تحت أيّ فئات أخرى. في حين أن هذه المهن تتطلب مؤهلات تعليمية مُحدّدة، فإنّ ممارستها تحت فئة العمل الحر لا تتطلب أيّ إذن/تصريح أو اتباع أيّ إجراء مُحدّد. تشمل هذه الفئة على سبيل المثال: المعلمين الخصوصيين، ومقدمي الرعاية النهارية، والاستشاريين، والعاملين المستقلين، والمتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومُصمّمي الجرافيك، والفئات العامة الأخرى.

87 وفقاً لتعليمات وشروط المهن السياحية لعام 2022.

88 يتمّ تنظيم المطاعم الشعبية بموجب التعليمات رقم 1 لسنة 1982 طبقًا للتصنيف الصادر عن تعليمات وزارة السياحة رقم 1 لسنة 2005.

89 للحصول على تعريف «المهن الليبرالية»، انظر على سبيل المثال، EU, Manifesto: Definitions of the concept of liberal profession at European level.

90 تُصنّف منظمة العمل الدولية هذه المهن على النحو التالي: المتخصصون في العلوم والهندسة؛ المهنيين الصحيين. المتخصصون في مجال التدريس؛ المتخصصون في مجال الأعمال والإدارات؛ المتخصصون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهنيون القانونيون والاجتماعيون والثقافيون. منظمة العمل الدولية (2012)، التصنيف الدولي المعياري للمهن. الهيكل والتعريفات الجماعية وجداول المراسلة (التصنيف الدولي المعياري للمهن-08)، المجلد 1، جنيف، صفحة 109، ILO International Standard Classification of Occupations (ISCO), ISCO 08 Structure.

91 تقتصر هذه الفئة عادة على المواطنين حسب اللائحة المُحدّدة لكلّ مهنة.

تقتصر بعض المهن الحرة على المواطنين العراقيين وليست مفتوحة بشكل عام للاجئين أو الأجانب، إلا في حالات مُحدّدة أو وفقًا لقواعد الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية. ويجوز للنقابات العراقية أنّ تطلب معادلة الشهادات التعليمية الأجنبية قبل السماح بمزاولة تلك المهنة.

يتمّ تنظيم تقييم معادلة الشهادات في العراق الاتحادي من خلال قانون معادلة الشهادات[92]. في إقليم كردستان العراق، تقوم إدارة معادلة الشهادات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتقييم الشهادات التعليمية الأجنبية. نسخ من جوازات السفر وإثبات الإقامة سارية المفعول وشهادات التعليم المصدقة ضرورية للتقييم. بعد تقديم الطلب المكتمل والموافقة عليه، يجب على مُقدّم الطلب الخضوع لإجراءات الاختبار التي تديرها الجامعة أو المدرسة ذات الصلة. تبلغ رسوم التقديم للأجانب في إقليم كردستان العراق 300,000 دينار عراقي وهناك أيضًا رسوم الاختبار.

يعتبر التسجيل لدى النقابة المهنية ذات الصلة شرطاً أساسياً لممارسة المهنة. ومع ذلك، يمكن أنّ تكون القواعد خاصة بقطاعات مُحدّدة. على سبيل المثال، قد يتمكن المحامون السوريون من ممارسة مهنة المحاماة في العراق نتيجة لاستثناء مُحدّد للمحامين السوريين في قانون المحاماة[93]. تتولى وزارة الصحة مسؤولية مراقبة عمل الأطباء. ووفقًا لقانون نقابة الأطباء[94]، يجوز للأطباء العرب والأجانب العمل كأطباء في العراق بالشروط الثلاثة التالية:

- التسجيل في نقابة الأطباء.
- الحصول على شهادة مزاولة المهنة.
- المعاملة بالمثل. بمعنى آخر، يجب أنّ يحصل الأطباء العراقيون على نفس المعاملة وأهلية التسجيل في بلد جنسية مُقدّم الطلب. وفي حالة عدم وجود المعاملة بالمثل، فيمكن لمن تمّ التعاقد معهم من قبل السلطات العراقية للممارسة الحصول على عضوية النقابة بناء على تقييم شهادتهم المهنية وتخصصهم. يمكن للأطباء المتخصصين الحاصلين على شهادة المجلس العربي العمل في العراق[95].

6.9 الباعة المتجولون

يشمل **الباعة المتجولون** الأشخاص الذين يبيعون الأطعمة والمشروبات والملابس والإكسسوارات والإلكترونيات والسلع المستعملة أو غيرها من المنتجات في الشارع، مثل الأكشاك الموجودة في الشوارع. يعتبر هذا النوع من العمل غير منظم إلى حد كبير، باستثناء الباعة المتجولين الذين يبيعون المواد الغذائية[96]. في العراق، تشتمل الأنشطة الأكثر شيوعًا للباعة المتجولين على بيع الأطعمة والمشروبات والسجائر وغيرها من السلع والملابس المتنوعة[97].

يمنح قانون البلديات البلدية المحلية سلطة تخصيص أماكن للبائعين المتجولين لعرض منتجاتهم[98]. يتمّ تنظيم متطلبات الباعة المتجولين الذين يتعاملون مع المواد الغذائية بموجب قانون الصحة العامة. كما يُطلب من الباعة المتجولين الحصول على ترخيص صحي قبل مباشرة العمل[99].

92 قانون معادلة الشهادات رقم 20 لسنة 2020 والتعليمات رقم 4 لسنة 2015.

93 المادة 3 من قانون المحاماة رقم 173 لسنة 1965.

94 قانون نقابة الأطباء رقم 81 لسنة 1984.

95 المجلس العربي للاختصاصات الصحية (ABHS) هو هيئة علمية ومهنية أسسها مجلس وزراء الصحة العرب عام 1978 ويمنح شهادات التخصّص للأطباء من الدول العربية من خلال البرامج التدريبية وامتحانات التخصّص.

96 يعتبر عدد الباعة المتجولين في العراق مرتفع للغاية. قدرت دراسة استقصائية أجرتها الجهاز المركزي للإحصاء/هيئة إحصاء إقليم كردستان العراق للباعة المتجولين في عام 2015 أنّ هناك 37,619 وحدة بائعين متجولين في العراق وإقليم كردستان العراق، مع أكثر من 46,000 عامل، معظمهم بدون أجر (أقل من 5% في عينة إقليم كردستان العراق). وتبين أنّ ما يقرب من 40% من جميع الباعة المتجولين في العراق موجودون في بغداد وما يزيد قليلاً عن 20% في البصرة. وحصلت المحافظات الأخرى على حصة إجمالية أقل، في حين حصلت المحافظات الثلاث في إقليم كردستان العراق على إجمالي 7.2%، أو 2,842 بائعًا متجولًا. الشكل 22: نشاط الباعة المتجولين في العراق وإقليم كردستان العراق، 2015 المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء 3.3.3. انظر التفاصيل على الموقع التالي 2015 Survey of Street Vendors in Iraq CSO/KRSO.

97 الشكل 22: نشاط الباعة المتجولين في العراق وإقليم كردستان العراق، 2015 المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء 3.3.3.

98 المادة 47 فقرة 15/4 من قانون البلديات رقم 165 لسنة 1964.

99 تعليمات رقم 1 لسنة 1991.

إنّ إجراءات الحصول على الموافقة اللازمة مماثلة للعملية العامة لتسجيل أماكن العمل العامة الأخرى، ولكنّ بشروط إضافية. تشمل أماكن العمل العامة المساحات المفتوحة للجمهور أو التي يزورها الجمهور، مثل المطاعم وصالونات تصفيف الشعر وأكشاك الطعام. تمنح السلطات الصحية الموافقة فقط للبائعين المتجولين الذين يبيعون أطعمة معينة. ويشمل ذلك اللحوم المشوية والفواكه والخضروات والمشروبات الغازية المعبأة من المصانع المرخصة والآيس كريم من المصانع المرخصة والطعام المعبأ والمُكبرت والتمر والفاصوليا والبيض المسلوق (السندويشات فقط) والبنجر المطبوخ. يجب تجديد التراخيص الصحية على أساس سنوي. ويتعرض من يخالف الشروط للعقوبات المنصوص عليها في قانون الصحة العامة.

9 7 عمال الوظائف المؤقتة

العمل الحر المؤقت هو العمل الذي يتمّ إجراؤه على أساس عرضي أو مؤقت أو عقد خارج إطار علاقة العمل الرسمية[100]. يشمل **عمال الوظائف المؤقتة** المقاولين المستقلين أو العاملين على المنصات عبر الإنترنت أو العاملين في الشركات المتعاقدة أو العمال تحت الطلب أو العمال المؤقتين الذين يعملون على أساس التعاقد من الباطن أو على أساس مؤقت. ويمكن أنّ يشمل ذلك الأشخاص الذين يقومون بأعمال مؤقتة للمنصات الرقمية، أو الأشخاص الذين يعملون كسائقين للنقل أو توصيل الطعام، مثل أوبر أو كريم أو طلبات أو الأشخاص الذين يعملون في مراكز الاتصال.

ينخرط عدد متزايد من الأشخاص في العمل الحر المؤقت على مستوى العالم، وقد يكون من الصعب تحديد ما إذا كان شخص ما يعتبر موظفًا ومشمولًا بقانون العمل، أو مقاولًا ومستثنى من التغطية بموجب قانون العمل. سيعتمد هذا على **ما إذا كانوا يعملون تحت إشراف صاحب العمل مقابل أجر بموجب عقد عمل (سواء كان مكتوبًا أو شفهيًا) أو يعملون بشكل مستقل لحسابهم الخاص أو كعمال متعاقدين من الباطن بموجب عقد خدمات.**

قد يحتاج الأشخاص الذين يعملون في وظائف مؤقتة ولا يعتبرون موظفين إلى التسجيل كتجار إذا كانوا يقومون بأنشطة تجارية. ومع ذلك، إذا كان عملهم أو دخلهم منخفض التكلفة وصغير الحجم، فقد يتم إعفاؤهم بموجب القانون[101]. قد تكون هناك متطلبات أخرى للحصول على تصريح أو ترخيص للعاملين في الوظائف المؤقتة، اعتمادًا على طبيعة أعمالهم. على سبيل المثال، يحتاج السائقون الخاصون أو سائقو أوبر إلى الحصول على رخصة قيادة عراقية.

9 8 سبل العيش الرقمية

يعمل عدد كبير ومتزايد من الأشخاص في مجال **سبل العيش الرقمية** على مستوى العالم. تمّ تعريف سبل العيش الرقمية لتشمل أربع قطاعات رئيسية للعمل والتعلم الرقميين بما في ذلك:

- الجهود الرقمية والتعليمية والدورات التدريبية في المهارات الرقمية.
- ممارسات العمل على منصات العمل الرقمية ولأصحاب العمل عن بُعد، مثل العمل الحر من المنزل والمهام الصغيرة.
- العمل الذي يستخدم المهارات الرقمية ولكنّه يحدث محليًا خارج الاقتصاد الرقمي.
- ريادة الأعمال الرقمية صغيرة النطاق التي تستخدم الأدوات الرقمية ومنصات التجارة الإلكترونية لإدارة الأعمال وتنميتها، غالبًا من المنزل[102].

كما يمكن أنّ يشمل ذلك مجموعة واسعة من المتخصصين والاستشاريين والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك أولئك الذين يعملون في مجال البرمجة وتصميم الويب وهندسة البرمجيات وتحليل البيانات وأمن البيانات وتطوير قواعد البيانات والتصميم الجرافيكي والعديد من المجالات الأخرى.

100 انظر على سبيل المثال؛ Gig Economy Data Hub أو Wikipedia Gig Worker.

101 المادة 10 من قانون التجارة.

102 منظمة العمل الدولية، سبل العيش الرقمية للاجئين؛ نحو الإدماج في اقتصاد رقمي أكثر عدالة، 29 أبريل 2021، صفحة 4.

قد لا يحتاج الأشخاص الذين ليسوا في علاقة عمل ولكنهم يعملون لحسابهم الخاص في قطاع سبل العيش الرقمية، إلى التسجيل كتجار، اعتمادًا على حجم أعمالهم وموقعها. وباعتبارهم أصحاب مهن حرة، فقد لا يُطلب منهم الحصول على أيّ تراخيص أو تصاريح. ومع ذلك، إذا كانوا يعملون من متجر أو مكتب، فقد يختارون التسجيل كمؤسسة تجارية. لا تخضع المنصات الإلكترونية والإعلانات الرقمية للتنظيم بعد في العراق. وعلى الرغم من أنّ العراق قد أصدر قانون المعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني[103]، إلا أنّ القواعد المقابلة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية لم تصدر بعد. يعرف قانون المعاملات الإلكترونية المستندات الإلكترونية بأنّها أيّ مستندات يتمّ إرسالها عبر الوسائل الإلكترونية، مثل البريد الإلكتروني[104]. تُعرف عقود البيع الإلكترونية بأنّها العقود التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية[105].

ومن الناحية العملية، من المرجح أنّ يتم التعامل مع الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص في سبل العيش الرقمية بنفس الطريقة التي يعامل بها التجار الآخرون أو أصحاب الأعمال. يجب على جميع الأشخاص الذين يمارسون الأنشطة التجارية في العراق تسجيل أسمائهم التجارية وأعمالهم التجارية، ما لم يتم إعفاؤهم من ذلك. ومع ذلك، نظرًا لأنّ الشرط المسبق للتسجيل كتاجر هو امتلاك متجر أو عنوان فعلي، فقد يتم إعفاء الأعمال التجارية عبر الإنترنت من التسجيل كتجار. لا يوجد قانون ينظم الأعمال التجارية عبر الإنترنت حتى الآن.

يجوز للأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص التسجيل للحصول على الضمان الاجتماعي بموجب التشريعات الحديثة ولكنهم غير ملزمين بذلك إلا إذا قاموا بتعيين موظفين آخرين. إذا كانوا يعملون من المنزل باستخدام جهاز كمبيوتر، فمن المفترض أنّهم لن يحتاجوا إلى شهادة صحية أو موافقة بيئية أو أيّ شكل آخر من أشكال موافقة البلدية؛ كما أنّهم لن يحتاجوا إلى شهادة مزاولة المهنة إلا إذا كانوا يعملون في مهنة تتطلب ذلك. ومع ذلك، سيتعين عليهم التسجيل لدى السلطات الضريبية ودفع الضريبة على الدخل المكتسب.

9 9 الأعمال التجارية المنزلية

لا يوجد إطار قانوني واضح لترخيص **الأعمال التجارية المنزلية**، رغم أنّه يمنع ممارسة بعض المهن التي تتطلب تراخيص صحية من المنزل، مثل صالونات تصفيف الشعر والأعمال التجارية الغذائية. يجب الحصول على التراخيص لجميع الأعمال التجارية من الوحدات الإدارية ذات الصلة، عادةً سلطات المنطقة أو القضاء.

الأشخاص الذين يعملون على نطاق صغير من المنزل في الأعمال التجارية التي لا تتطلب شهادات أو تصاريح صحية أو غيرها ولا يستقبلون الزبائن/العملاء أو يتلقون البضائع، يجب أنّ يكونوا قادرين نظريًا على إدارة أعمالهم من المنزل من دون تسجيل، بشرط ألا يتمّ اعتبارهم «تجار». قد يشمل ذلك الأشخاص الذين يعملون عن بُعد في قطاعات مثل الشؤون المالية أو القانونية أو المعاملات عبر الإنترنت أو العمل الرقمي أو الترجمات أو غيرها من أشكال الاستشارات. سيتم اعتبار هؤلاء الأشخاص عاملين لحسابهم الخاص ولا توجد متطلبات عامة للتسجيل[106].

سيحتاج التجار أو أصحاب الأعمال من المنزل إلى التسجيل على النحو الواجب باسم تجاري (ما لم يتم إعفاؤهم) أو كشركة. وسيتعين عليهم أنّ يكونوا مؤهلين بشكل مناسب لمزاولة هنتهم وأنّ يكونوا مسجلين للأغراض الضريبية. يعتبر من الأفضل لأصحاب الأعمال الذين يعملون من المنزل مراجعة البلدية المحلية بشأن أيّ قواعد أو متطلبات معينة للتسجيل أو الموافقة.

9 10 المشاريع الصغيرة في المخيمات

يوجد عدد صغير من مخيمات النازحين واللاجئين في جميع أنحاء العراق الاتحادي وإقليم كردستان العراق. تتمّ إدارة المخيمات من قبل السلطات الوطنية ويتمّ تطبيق نفس القواعد واللوائح الوطنية لتسجيل الأعمال التجارية. يتمّ التعامل مع المخيمات كوحدات إدارية وتقوم إدارة المخيمات بتوفير الموافقة ومنح التراخيص لفتح الأعمال التجارية. تشمل المشاريع التجارية الصغيرة داخل المخيمات الأكشاك والمحلات التجارية والمطاعم والمقاهي والتجار الذين يقدمون الخدمات الأساسية مثل تصفيف الشعر وإصلاح الهواتف المحمولة والدراجات والأجهزة المنزلية بالإضافة إلى توصيل البضائع إلى المخيم. ومع ذلك، ونظراً لاقتصاد المخيم المحدود، والقيود المفروضة على الدخول والخروج من المخيمات بالإضافة إلى القيود التي تفرضها سلطات المخيم، فإن فرص إنشاء المشاريع الصغيرة محدودة[107].

103 قانون المعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني رقم 28 لسنة 2012.
104 المادة 1 من قانون المعاملات التجارية والتوقيع الإلكتروني رقم 28 لسنة 2012.
105 المادة 1 (10) من قانون المعاملات التجارية والتوقيع الإلكتروني رقم 28 لسنة 2012.
106 ومع ذلك، في بعض الحالات قد تكون هناك متطلبات تسجيل من السلطات المحلية أو المقاولين الذين يتعاقدون مع عمال مستقلين.
107 انظر NRC Closing the Gap: Closing the Gap: From Work Rights to Decent Work for Syrian Refugees in KRI، فبراير 2022، صفحة 20.

عامل بناء، الفلوجة

10 | عقوبات عدم الامتثال لمتطلبات الترخيص

تتولى السلطات المختلفة مسؤولية رصد أماكن العمل والأنشطة الاقتصادية وسوق العمل وفقًا للقوانين المنظمة لها. وتشمل هذه السلطات وزارة العمل ووزارة الصحة ووزارة السياحة ووزارة البيئة. يتمّ إجراء زيارات الرصد بشكل منتظم أو عند تلقي شكوى. ويتمّ توثيق أيّ مخالفات من قبل سلطة الرصد. تتم المعاقبة على مزاولة أيّ نشاط تجاري بدون ترخيص. يتعرض من يمارسون المهن بدون ترخيص إلى الإغلاق القسري المؤقت لمكان العمل. ويمكن طلب الإغلاق بعد إشعار لمدة شهر واحد.

يقوم مفتشو المراقبة الصحية بإجراء زيارات تفتيشية منتظمة على الأماكن العامة وهناك 116 دائرة مراقبة صحية في جميع أنحاء العراق. يمكن إجراء الزيارات أسبوعيًا أو شهريًا أو نصف شهريًا حسب نوع مكان العمل. عقوبة مخالفة قانون الصحة العامة هي غرامة مباشرة قدرها 250,000 دينار عراقي أو إغلاق مكان العمل لمدة 90 يوما أو كليهما[108]. ومن الممكن فرض غرامات بقيمة 500,000 دينار عراقي من قبل البلدية فيما يتعلق بمخالفة القوانين المتعلقة بالأماكن العامة أو الشوارع. وعادة ما يتم فرض هذه المخالفات بسبب مخالفات البناء.

11 | الضريبة

توجد أربعة أنواع من **الضرائب في العراق:** ضريبة الشركات؛ ضريبة الدخل الشخصي؛ ضريبة العقارات؛ وضريبة الأراضي المؤجرة.

يجب على الشركات التسجيل في الضريبة لدى المفوض العام للضرائب وستحصل على رقم مُعرّف ضريبي منفصل لكلّ نوع من الضرائب المستحقة. ينبغي عادةً أنّ يتم التسجيل الضريبي خلال شهر واحد من بدء مباشرة العمل. تستحق الضرائب بعد ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية[109].

يعتمد معدل ضريبة دخل الشركات في العراق للكيانات القانونية (باستثناء شركات التضامن) على معدل ثابت قدره 15% على جميع مستويات الدخل بدون مقياس لمعدل الضريبة التصاعدية. يطبق المفوض العام للضرائب ضريبة 15% إما على إجمالي الدخل المُبلّغ عنه أو الربح الخاضع للضريبة المُبلّغ عنه، أيهما أعلى[110].

يتمّ فرض ضريبة الدخل الشخصي على نطاق تدريجي حسب مستوى الدخل وتتراوح بين 3% - 15%. يُلزم الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص أو صغار التجار بدفع ضريبة الدخل بمجرد أنّ يتجاوز دخلهم الحد الخاضع للضريبة.

108 المادة 96 من قانون الصحة العامة.

109 انظر قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982. تبدأ السنة المالية من يناير وتنتهي في ديسمبر وتبدأ عند تسجيل الأعمال التجارية.

110 Price Waterhouse Coopers, Iraq; Taxes on Corporate Income، 6 يونيو 2023.

مزارع، سنجار (الصورة: فاريد بارام/المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)

12 | الأجانب الذين يديرون الأعمال التجارية

لا تفرق قوانين الأعمال في العراق بين المواطنين العراقيين والأجانب. يتمتع كلاهما بنفس الحقوق ويجب أنّ يستوفيا نفس المتطلبات بموجب القانون، على الرغم من أنّه يجب على الأجانب الحصول على موافقة أمنية من السلطات العراقية لممارسة أيّ عمل تجاري في العراق وقد يحتاجون أيضًا إلى تقديم وثائق مُصدّقة من الخارج. يجب على الأجانب أيضًا التقدم بطلب للحصول على تأشيرة عمل أو استثمار قبل وصولهم إلى العراق. يجوز مبدئيًا لغير العراقيين تملك أيّ مشروع في أيّ قطاع اقتصادي كليًا أو جزئيًا أو بنسبة مئوية مع مراعاة اعتبارات الأمن القومي والنظام العام والآداب العامة والصحة العامة. ومن الناحية العملية، قد تقتصر بعض القطاعات على المواطنين العراقيين إما بناءً على القانون أو السياسة.

يجوز للأجانب ممارسة الأنشطة التجارية في العراق بشكل قانوني إما عن طريق فتح فرع لشركة أجنبية في العراق وفقًا لقانون تسجيل الشركات[111] أو عن طريق تسجيل شركة في العراق وفقًا لأحكام قانون الشركات. وبموجب تعديلات قانون الشركات، لا يمكن للأجانب امتلاك سوى ما يصل إلى 49% من الأسهم في الشركات المحدودة والمساهمة، على الرغم من أنّ التعديل لا يذكر الملكية الفردية[112]. هناك قيد عام وارد في قانون الاستثمار يتطلب توظيف ما لا يقل عن 50٪ من العراقيين في أماكن العمل وهو ما ينطبق على جميع الشركات.

يجب على الأجانب، بما في ذلك اللاجئين، الذين يعيشون في العراق، أنّ يحصلوا أيضًا على تصريح إقامة ساري المفعول في البلاد[113]. إذا كانوا يعتزمون العمل، بما في ذلك في الشركات المملوكة لأجانب، أو تأسيس عمل تجاري، فإنّهم يحتاجون إلى الحصول على تأشيرة عمل أو تأشيرة رجال الأعمال[114]. قواعد ومتطلبات وشروط تصاريح العمل منصوص عليها في تعليمات العمال الأجانب[115]. ومن الناحية العملية، قد يكون من الصعب على اللاجئين في العراق الاتحادي التسجيل كلاجئين والحصول على تصاريح الإقامة. أما بالنسبة للعدد الصغير من اللاجئين الذين يستوفون المعايير المنصوص عليها في قانون اللاجئين السياسي لعام 1971، يتمّ إصدار بطاقة توضح حقوق إقامتهم من وزارة الداخلية ويتمّ منحهم الحق في ممارسة التجارة والأعمال التجارية على قدم المساواة مع المواطنين العراقيين. وبالتالي يمكنهم العمل في القطاع الخاص من دون الحاجة إلى الحصول على تصريح عمل منفصل.

في حين أنّه يجوز للأجانب تأسيس أعمال تجارية في العراق والعمل بموجب تصاريح عمل سارية المفعول، فإنّه ليس من الواضح إذا كان يحق لهم العمل لحسابهم الخاص. ويعرّف القانون العامل الأجنبي بأنّه *«كلّ شخص لا يحمل الجنسية العراقية، ويعمل أو يريد العمل في العراق بصفة عامل، **ولكن ليس لحسابه الخاص**»*[116]. قد يعني هذا أنه لا يُسمح للسوريين بفتح أعمال تجارية لحسابهم الخاص في العراق الاتحادي إلا بصفة مستثمرين.

111 قانون تسجيل فروع الشركات الأجنبية رقم 2 لسنة 2017.

112 تعديل قانون الشركات رقم 17 لسنة 2019.

113 بناءً على قانون إقامة الأجانب رقم 76 لسنة 2017.

114 المادة 1 من قانون العمل. انظر أيضًا دليل المجلس النرويجي للاجئين لحقوق التوظيف في العراق الاتحادي، الصفحات 28-29 ودليل المجلس النرويجي للاجئين لحقوق التوظيف في إقليم كردستان العراق، الصفحات 24-26.

115 تعليمات خاصة بالعمال الأجانب رقم 18 لسنة 1987.

116 المادة 1 (23) من قانون العمل رقم 37 لسنة 2015.

هناك **قواعد ومتطلبات مختلفة للإقامة في إقليم كردستان العراق.** يحتاج جميع الأشخاص، بما في ذلك الأجانب والمواطنين العراقيين من العراق الاتحادي، إلى تصريح إقامة خاص في إقليم كردستان العراق يسمح لهم بالعيش والعمل في إقليم كردستان العراق. يُسمح حاليًا للاجئين السوريين الذين يحملون تصاريح إقامة سارية بالعمل في وظائف خاصة وكأشخاص يعملون لحسابهم الخاص على أساس الأمر الواقع في إقليم كردستان العراق، على الرغم من أنّ هذا الحق غير منصوص عليه في أيّ قانون أو إطار قانوني رسمي[117]. غالبًا ما يُطلب من السوريين في إقليم كردستان العراق العثور على شريك/كفيل عراقي، إما للحصول على موافقة أمنية أو لتأسيس شركة. لا تعترف السلطات في العراق الاتحادي بتصاريح الإقامة الصادرة عن السلطات في إقليم كردستان العراق، ويحتاج اللاجئون السوريون إلى تأشيرة منفصلة للدخول إلى العراق الاتحادي[118]. وعلى الرغم من وجود عدد من الاتفاقيات التجارية بين العراق وسوريا، مثل اتفاقية التعاون الجمركي رقم 8 لسنة 2011، إلا أنّه لا توجد استثناءات خاصة للسوريين الذين يفتحون أعمالاً تجارية في العراق.

13 | إلتزامات الأعمال التجارية العامة

يجب أنّ يكون أصحاب المشاريع الصغيرة والتجار على دراية بحقوقهم والتزاماتهم التجارية والتعاقدية العامة بموجب القانون العراقي. وترد هذه العناصر في القوانين العامة، مثل القانون المدني وقانون التجارة، بالإضافة إلى تشريعات أكثر تحديدًا تنظم قضايا مثل الأعمال المصرفية والمالية، وإيجارات العقارات، والجمارك، والواردات والصادرات، ومعايير الصحة والسلامة الصناعية.

يحدد القانون المدني وقانون التجارة القواعد العامة لممارسة الأعمال التجارية بين الأطراف، بما في ذلك العقود وبيع البضائع. يحدد قانون حماية المستهلك حقوق المستهلكين في الحصول على سلع وخدمات ذات معيار معين، بالإضافة إلى التزامات البائعين بضمان استيفاء السلع والخدمات لتلك المعايير.

تشمل الحقوق والالتزامات الرئيسية ما يلي:

- الالتزامات التعاقدية المتعلقة ببيع البضائع وتقديم الخدمات[119].
- التزامات بدفع تعويضات عن الإصابة أو الضرر الناجم عن السلع أو الخدمات.
- حقوق والتزامات الملكية الخاصة بالممتلكات التجارية المملوكة أو المؤجرة أو المرهونة أو المشتراة أو المباعة، بما في ذلك عقود إيجار الأراضي الزراعية[120].
- الالتزامات المتعلقة بالديون المتكبدة أو القروض[121].
- التزامات حماية المستهلك[122].
- معايير الصحة والسلامة والنظافة للأعمال التجارية[123].

لا توجد محاكم مُتخصّصة في مجال المشاريع الصغيرة، كما تقبل المحاكم العادية النظر في دعاوى المشاريع الصغيرة. ومن الناحية العملية، تُستخدم أيضًا طرق مختلفة خارج نطاق القضاء، بما في ذلك الوساطة والتحكيم، لحل النزاعات التجارية.

117 انظر أيضاً المجلس النرويجي للاجئين، دليل حقوق التوظيف في المنطقة الكردية في العراق؛ انظر أيضاً المجلس النرويجي للاجئين، «سد الفجوة: من أجل حقوق العمل إلى العمل اللائق للاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق»، فبراير 2022.

118 وفقاً للتعليمات الأخيرة الصادرة عن السلطات في العراق الاتحادي، لا يُسمح للعرب السوريين بالإقامة في العراق الاتحادي إلا على أساس تأشيرة عمل.

119 انظر على سبيل المثال القانون المدني العراقي، المواد 73-183، 506-592، 864-899، والعديد من الأحكام الأخرى المتعلقة بالعقود، والالتزامات بموجب العقود، وعقود البيع والخدمات، وتنفيذ العقود وغيرها من المسائل.

120 انظر على سبيل المثال القانون المدني العراقي، المواد 722-840، 1048-1360.

121 انظر على سبيل المثال القانون المدني العراقي المواد 246-279، 303-443، 684-697، 847-863.

122 انظر قانون حماية المستهلك رقم 1 لسنة 2010.

123 انظر على سبيل المثال قانون الصحة العامة.

بنّاء (الصورة: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)

14 | المعلومات والموارد المتاحة

- .منظمة العمل الدولية، تشخيص الاقتصاد غير المنظم في العراق
- منظمة العمل الدولية، سبل عيش اللاجئين الرقمية والعمل اللائق؛ نحو الإدماج في اقتصاد رقمي أكثر عدالة، 29 أبريل 2021.
- المنظمة الدولية للهجرة، التوظيف في جنوب العراق؛ الآفاق الصعبة للنساء والشباب، 2023.
- لجنة الإغاثة الدولية، شرق الموصل، تقييم سوق العمل في العراق، 2017.
- مركز التجارة الدولية، البارومتر الوطني لريادة الأعمال لدى الشباب العراقي، أكتوبر 2022.
- موسى، دلال؛ بيريرا، فانيسا؛ بيلا كيوفي، مجموعة البنك الدولي، المساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية في العراق: نحو التمكين الاقتصادي، والعمل الحر مع التركيز على الفقر: تحسين سبل عيش المرأة العراقية، أغسطس 2022.
- المجلس النرويجي للاجئين، دليل حقوق التوظيف في العراق الاتحادي، يوليو 2023.
- المجلس النرويجي للاجئين، دليل حقوق التوظيف في المنطقة الكردية في العراق، يوليو 2023.
- المجلس النرويجي للاجئين، سد الفجوة: من أجل حقوق العمل إلى العمل اللائق للاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق، 14 فبراير 2022.
- منظمة إنقاذ الطفل؛ تقرير تقييم: سوق العمل وفرص ريادة الأعمال، 15 مايو 2022.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسح المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في العراق لعام 2020، 9 نوفمبر 2021.
- اليونسكو، تقييم سوق العمل وتحليل المهارات: العراق وإقليم كردستان، 2019.

بائع حلوى (الصورة: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)

15 | الملحق 1: دراسات الحالة

دراسة الحالة رقم 1: ورشة ميكانيكا في الفلوجة

نزح حسام بسبب الصراع في الفلوجة ودُمرت ورشة الميكانيكا التي كان يعمل بها. وهو ميكانيكي مؤهل وقد عاد إلى الفلوجة ليحاول إنشاء ورشة عمل بنفسه. وبما أنّه لا يملك الأموال اللازمة لدفع تكاليف إنشاء ورشة العمل وشراء المعدات بنفسه، فهو يريد تأسيس هذا العمل التجاري مع صديقين يعملان أيضًا في مجال الميكانيكا. إنّهم يريدون تأسيس شركة تضامن.

وبما أنّ الورشة ستصنف على أنّها نشاط خدمات صناعية، فإنّه سيتعين عليه اتخاذ الخطوات التالية:

- ابرام اتفاقية شراكة مع صديقيه.
- الحصول على عقد إيجار لورشة العمل.
- تسجيل الاسم التجاري.
- يجب أنّ يكون جميع الشركاء مواطنين عراقيين.
- التسجيل لدى السلطات الضريبية.
- تقديم طلب الترخيص إلى مديرية الشؤون الاجتماعية والحصول على الموافقات التالية:
  - الحصول على موافقة البلدية على النشاط التجاري، حسب موقع العمل.
  - الحصول على الموافقة البيئية.
  - الحصول على موافقة سلطات الدفاع المدني.
  - التأكد من أنّ جميع الآلات والأدوات والمعدات المستخدمة في الورشة تلبي معايير الصحة والسلامة.
  - التأكد من أنّ جميع الميكانيكيين في الورشة مؤهلون ويحملون شهادات مزاولة المهنة اللازمة.
  - تسجيل العمل التجاري لدى الضمان الاجتماعي إذا كانت الشركة تنوي توظيف أيّ موظفين.

دراسة الحالة رقم 2: صالون تجميل في كركوك

أكملت نادية تدريبها المهني كخبيرة في مجال التجميل وتصفيف الشعر وترغب في إنشاء صالون خاص بها في أحد الشوارع التجارية المزدحمة في كركوك. ستوظف عاملين بدوام جزئي لمساعدتها.

تستطيع نادية إدارة صالونها بصفة تاجرة منفردة، لكنّ يتعين عليها القيام بما يلي:

- تسجيل اسمها التجاري.
- التسجيل لدى السلطات الضريبية.
- الحصول على عقد إيجار لمتجرها.
- الحصول على الموافقات الأمنية في بعض المحافظات.
- الحصول على شهادة مزاولة المهنة كخبير تجميل/مصفف شعر.
- تلبية المعايير ذات الصلة بموقع المتجر ومساحة المتجر.
- الحصول على موافقة البلدية، اعتمادًا على موقع العمل.
- تنظيم تفتيش صحي للحصول على شهادة صحية للعمل.
- إجراء فحص طبي لجميع العاملين.
- التسجيل في الضمان الاجتماعي لأنّها تنوي توظيف عمال بدوام جزئي.

دراسة الحالة رقم 3: كشك كباب في الموصل

يمتلك أنس كشك كباب متنقل خارج سوبر ماركت في شارع مزدحم في الموصل. بصفته تاجر متجول على نطاق صغير يعمل في مجال بيع الطعام، يُعفى أنس من أيّ شرط لتسجيل عمله. ومع ذلك، يجب عليه الحصول على الرخص التالية:

- موافقة البلدية المحلية على تشغيل كشك الطعام الخاص به في موقعه الحالي.
- تلبية المعايير الصحية ذات الصلة لبيع المواد الغذائية في الشارع.
- الحصول على شهادة صحية لكشكه على أنّ يتمّ تجديدها كلّ عام.
- ومن الأفضل أنّ يحصل أيضًا على إذن من السوبر ماركت.

دراسة الحالة رقم 4: أعمال تصميم مواقع الويب من المنزل

حصلت فاطمة على شهادة في تكنولوجيا المعلومات وقد طورت مهارات جيدة في التصميم الجرافيكي وتصميم مواقع الويب. لقد أنهت للتو دراستها وتريد إنشاء عملها الخاص في مجال تصميم الويب والتصميم الجرافيكي من المنزل. ستقوم بالترويج لعملها عبر الفيسبوك وشبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بها. تعمل فاطمة لحسابها الخاص. لا توجد متطلبات تسجيل خاصة للعاملين لحسابهم الخاص على الرغم من أنّها ستحتاج إلى دفع ضريبة على أيّ دخل مكتسب.

دراسة الحالة رقم 5: كهربائي في الحمدانية

طارق فني كهربائي مؤهل. كان يعمل في شركة بناء ولكن الشركة أغلقت بسبب الوضع الاقتصادي. وهو يعمل الآن بشكل خاص كفني كهربائي وكذلك مع البنائين عندما يتمكن من العثور على عمل. يريد أنّ يعرف ما إذا كان بحاجة إلى أيّ تراخيص أو تصاريح لمزاولة عمله.

يعتبر طارق حرفيًا يعمل لحسابه الخاص ضمن فئة "الحرف والخدمات". وبما أنّه يعمل على نطاق صغير ويقتصر عمله على النشاط البدني أو استخدام الآلات الصغيرة، فهو معفى من شرط التسجيل كتاجر. وعند العمل مع البنائين الآخرين، فإنّ وضعه الوظيفي سيعتمد على علاقة العمل مع مقاول البناء. ويمكن اعتباره إما موظفًا بعقد عمل (ويغطيه قانون العمل) أو مقاولًا من الباطن بموجب عقد خدمات. عند العمل بشكل خاص أو كمقاول من الباطن يجب عليه القيام بما يلي:

- التأكد من حصوله على ترخيص مزاولة المهنة من نقابة العمال.
- الحصول على تأمين صحي خاص في حالة وقوع حادث.

دراسة الحالة رقم 6: متجر لبيع الملابس في أربيل

ترغب مريم في إنشاء متجر لبيع الملابس وصناعة الملابس. ستقوم بتوظيف موظفين لمساعدتها. سيكون نصف عملها من خلال العملاء المباشرين، أما النصف الآخر من خلال المبيعات عبر الإنترنت. تريد معرفة ما هي التراخيص التي تحتاجها وما إذا كانت بحاجة إلى أيّ تصاريح خاصة لأعمالها التجارية عبر الإنترنت. باعتبارها تاجرة، ستحتاج مريم إلى القيام بما يلي:

- تسجيل اسمها التجاري.
- التسجيل لدى السلطات الضريبية.
- التسجيل في الضمان الاجتماعي لأنّها تنوي توظيف موظفين.
- الحصول على عقد إيجار لمتجرها.
- تلبية المعايير ذات الصلة بموقع المتجر ومساحة المتجر.
- الحصول على موافقة البلدية للعمل، اعتمادًا على موقع العمل.
- الحصول على الموافقة البيئية.

لا يُلزم الحصول على إذن خاص للأعمال التجارية عبر الإنترنت الخاصة بمريم، ولكنها ستحتاج إلى التصريح عن جميع مصادر الدخل من متجرها والمبيعات عبر الإنترنت للأغراض الضريبية.

دراسة الحالة رقم 7: سوق الفواكه والخضروات في مخيم دوميز

فراس ورنا لاجئان سوريان ويرغبان في إنشاء كُشك لبيع الفواكه والخضروات في مخيم دوميز. يريدون معرفة كيفية الحصول على تصريح للكُشك وكيفية تنظيم عملية توريد الفواكه والخضروات إلى المخيم.

يجب على فراس ورنا التواصل مع سلطات المخيم لفهم متطلبات تسجيل الأعمال التجارية داخل المخيم. كحد أدنى، سيحتاجون إلى شهادة صحية للتأكد من أنّ الكُشك الخاص بهم في يلبي معايير الصحة الغذائية والنظافة.

دراسة الحالة رقم 8: مزرعة في الرمادي

يمتلك علي مزرعة فواكه وخضروات عائلية وقطيعًا مكونًا من 50 رأسًا من الأغنام والماعز. كما أنّه يصنع الزبادي في مزرعته لبيعه في السوق. يعمل مع أخيه وولديه. يريد أنّ يعرف ما إذا كان يحتاج إلى تسجيل مشروعه أو الحصول على أيّ تصاريح خاصة لصناعة الزبادي. نظرًا لأنّ مزرعة علي صغيرة الحجم، فليست هناك حاجة إلى التسجيل كتاجر باسم تجاري. ومع ذلك عليه القيام بما يلي:

- التأكد من أنّ مزرعته تلبي المعايير التي حددتها وزارة الزراعة في محافظته، وخاصة بالنسبة للمواشي.
- الحصول على شهادة صحية للتأكد من أنّ مزرعته ومعدات الألبان الخاصة به لصنع الزبادي مطابقة للمعايير ذات الصلة. وهذا يشمل ضمان ما يلي:
  - إنتاج الحليب الخام والألبان مطابق للمواصفات العراقية.
  - لديه معدات نظيفة ومناسبة لصنع الزبادي الآمن والخالي من البكتيريا والمواد الكيميائية.
  - لديه قدرة تبريد كافية للحفاظ على منتجاته باردة وآمنة.
  - وجود حاويات تخزين كافية وآمنة للاستهلاك البشري.

دراسة الحالة رقم 9: سائق توصيل في دهوك

يعمل محمود سائق توصيل طعام في إحدى الخدمات عبر الإنترنت في دهوك. يريد أنّ يعرف هل يعتبر موظفاً ومشمولاً بقانون العمل، أو شخصًا يعمل لحسابه الخاص وغير مشمول. يستخدم سيارته الخاصة للتوصيل. من خلال التحقق من عقد محمود مع شركة توصيل الطعام، توضح أنّ محمود مقاول وليس موظفًا، وبالتالي يعتبر شخصًا يعمل لحسابه الخاص. إنّه يتقاضى أجرًا مقابل كلّ عملية توصيل طعام. لا يشترط على محمود التسجيل كتاجر ولكن ننصحه بالتأكد من حصوله على تأمين على المركبة في حالة وقوع حادث أثناء العمل.

دراسة الحالة رقم 10: مطعم في الحويجة

يريد عبيدة افتتاح مطعم صغير للوجبات السريعة في الحويجة. يخطط لتوظيف عدد قليل من الموظفين لمساعدته. ويتميز مطعمه بأنّه "مطعم شعبي". يحتاج إلى القيام بما يلي:

- تسجيل اسمه التجاري.
- التسجيل لدى السلطات الضريبية.
- التسجيل في الضمان الاجتماعي من أجل موظفيه.
- الحصول على عقد إيجار للمتجر.
- تلبية المعايير ذات الصلة بموقع المتجر ومساحة المتجر.
- الحصول على موافقة البلدية للعمل، اعتمادًا على موقع العمل.
- الحصول على الموافقة البيئية.
- التأكد من أنّ معداته تلبي جميع معايير الصحة والسلامة ذات الصلة.
- تنظيم تفتيش صحي لمطعمه والحصول على شهادة صحية.
- الحصول على شهادة طبية لموظفيه.
- الالتزام بأيّ متطلبات بلدية بشأن تسعير الطعام.

بائعة زهور (الصورة: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)

16 | الملحق 2: قائمة مرجعية لصاحب العمل/التاجر

يجب على الأشخاص الذين يقومون بتأسيس مشاريع صغيرة التعرف على إجراءات التسجيل والترخيص الصحيحة التي تنطبق على أعمالهم التجارية. لذلك، يجب عليهم التحقق من المسائل التالية:

الاسم التجاري. هل أحتاج إلى تسجيل عملي؟ إذا كنت تمارس أنشطة تجارية أو تدير متجرًا أو ورشة عمل أو مطعمًا أو تنتج أو تقدم سلعًا وخدمات، فيعتبر من المهم تسجيل اسم تجاري للشركة. ومع ذلك، إذا كنت تعمل على نطاق صغير جدًا وبتكلفة منخفضة، فلا يعتبر من الضروري تسجيل اسم تجاري.

هيكل الأعمال. ما نوع هيكل الأعمال الذي أرغب فيه؟ هل أعمل كتاجر منفرد (بمفردي) أم في شراكة مع آخرين أم في شركة؟ إذا كنت تعمل كتاجر منفرد، فيجب عليك تسجيل اسمك التجاري. إذا كنت في شراكة مع الآخرين، فيعتبر من المفيد إبرام اتفاقية شراكة. إذا كنت تدير مشروع صغيرة فقد تحظى ببعض الفوائد من خلال التسجيل كشركة. لاحظ أنّه يمكن للتجار المنفردين أو الأشخاص في الشراكات أيضًا تأسيس شركات.

التسجيل في الضرائب / الضمان الاجتماعي. هل أنا مُسجّل للأغراض الضريبية؟ في حالة توظيف موظفين، هل قمت بتسجيل عملي التجاري لدى سلطات الضمان الاجتماعي؟

طبيعة العمل. ما نوع العمل الذي أقوم بممارسته؟ ما هو التصريح أو الموافقة الخاصة التي أحتاجها لممارسة عملي التجاري؟ هل أحتاج إلى شهادة صحية إذا كنت أعمل في مجال إنتاج المواد الغذائية أو أملك مطعم؟ تحقّق من المتطلبات الخاصة لعملك مع البلدية المحلية.

الموقع. ما هو حجم وموقع عملي؟ هل أدير محلاً تجارياً أو ورشة عمل أو مقهى أو مطعماً أو عملاً زراعياً؟ هل أعمل تاجرًا متجولًا في بيع الأطعمة والمشروبات أو الفواكه والخضروات في الشارع أو في السوق؟ هل أدير عملاً تجاريًا من المنزل؟ هل يقع عملي في منطقة معتمدة لهذا النوع من الأعمال؟

المهارات المتخصصة. إذا كنت أعمل في مجال تقديم خدمات فنية أو مهنية مُتخصّصة، فهل أملك المهارات المناسبة؟ هل لدي رخصة مزاولة المهنة؟ هل الموظفون لدي يتمتعون بالمهارات اللازمة وحاصلين على ترخيص من نقابة العمال أو الجمعيات المهنية ذات الصلة؟

الأدوات والمعدات. هل أملك الأدوات والمعدات والآلات المناسبة لعملي؟ هل تلبي أجهزتي معايير الصحة والسلامة المعمول بها؟

قانون العمل. هل أقوم بتوظيف موظفين؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فهل أنا ملتزم بجميع حقوق العمال وشروطهم ومستحقاتهم بموجب قانون العمل؟

الالتزامات. بصفتي صاحب عمل أو تاجر منفرد، هل أعرف حقوقي والتزاماتي التجارية؟ هل أنا مسجل لدى جميع السلطات المحلية ذات الصلة؟ هل أعرف حقوقي في حالة حدوث نزاع تجاري؟ هل أعرف حقوقي والتزاماتي في حالة وجود شكوى من قبل العميل؟

17 | الملحق 3: تسجيل الشركة

توضح المعلومات التالية الإجراءات الخاصة بالأشخاص الراغبين في تأسيس الشركات في العراق:

17.1 إجراءات التسجيل

تتوفر معلومات تفصيلية حول إجراءات تسجيل شركة محلية، بما في ذلك النماذج والتكاليف ومواقع المكاتب، على الموقع التالي E-Regulations Baghdad. تتمثل إجراءات تأسيس الشركة فيما يلي:

الخطوة 1: حجز اسم الشركة. يجب إجراء بحث عن اسم الشركة في غرفة التجارة المحلية من أجل تسجيل اسم الشركة. يمكن أيضًا التحقّق من اسم الشركة المقترح لدى الاتحاد العام للغرف التجارية لمعرفة ما إذا كان الاسم مسجلاً لدى غرف التجارة الأخرى في الدولة. العملية هي نفس عملية تسجيل الاسم التجاري الموضحة أعلاه في القسم 6.

الخطوة 2: الحصول على الموافقة القطاعية. ينبغي الحصول على الموافقة القطاعية ذات الصلة. وهذا يعتمد على القطاع الذي تعمل فيه الشركة. وفي بعض الحالات يجب الحصول على الموافقة القطاعية قبل تسجيل اسم الشركة[124].

الخطوة 3: إيداع رأس المال في أحد البنوك المعتمدة في العراق. يجب على الشركة إيداع رأس مال الشركة كضمان في أحد البنوك المعتمدة في العراق. يقوم البنك بعد ذلك بتزويد الشركة بخطاب موجه إلى مكتب تسجيل الشركات (OCR) يؤكد أنّه تم إيداع رأس المال في البنك من أجل المضي قدمًا في الخطوات التالية للتسجيل. الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمختلف أنواع الشركات هو:

- شركة مساهمة – 2 مليون دينار عراقي.
- شركة محدودة – 1 مليون دينار عراقي.
- أنواع أخرى من الشركات – 500,000 دينار عراقي.

قد تكون هناك متطلبات رأس مال إضافية خاصة ببعض الأنشطة التي تنوي الشركة القيام بها. ويتمّ تحديدها من قبل السلطة القطاعية ذات الصلة.

الخطوة 4: صياغة عقد التأسيس (ويسمى أيضًا النظام الأساسي). يجب على أصحاب الشركة صياغة وتوقيع عقد تأسيس الشركة، والذي يجب أنّ يتضمن التفاصيل التالية كحد أدنى:

- اسم الشركة ونوع العمل - مع إضافة كلمة «مختلطة» إذا كانت شركة قطاع مختلط (مملوكة للدولة وخاصة).
- عنوان المقر الرئيسي للشركة والذي يجب أن يكون في العراق.
- الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة والطبيعة العامة للأعمال.
- رأس مال الشركة.
- بالنسبة لشركات التضامن: طريقة توزيع الأرباح والخسائر.
- بالنسبة للشركات المساهمة الخاصة: عدد الأعضاء الذين سيتم انتخابهم في مجلس الإدارة.
- أسماء المؤسسين وجنسياتهم ومهنهم وعناوينهم الدائمة وعدد الأسهم التي يملكونها وملكية كل منهم كنسبة من رأس مال الشركة.

124 الشركات التي يجب عليها الحصول على موافقة قطاعية مسبقة من الوزارات الحكومية تشمل الشركات التي تتعامل في الأنشطة المالية (البنك المركزي العراقي)، النقل (وزارة النقل)، الاتصالات.

الخطوة 5: تقديم طلب التسجيل إلى مكتب تسجيل الشركات. بعد استلام خطاب الاتحاد العام للغرف التجارية وإيداع رأس المال المطلوب، تقوم الشركة بملء استمارة الطلب المقدمة من مكتب تسجيل الشركات مقابل رسوم رمزية وإرسال الطلب مكتملاً إلى مكتب تسجيل الشركات. يتعين على الشركة أيضًا إرفاق المستندات التالية مع الطلب المكتمل.

- خطاب من الاتحاد العام للغرف التجارية موضح فيه الاسم المسجل.
- خطاب من البنك يوضح إيداع رأس المال.
- عقد التأسيس.
- نموذج مكتمل للبيانات الحيوية للمؤسسين يتضمن أسمائهم وعناوينهم وتوقيعاتهم المعتمدة.
- خطاب مخالصة ضريبية من المفوض العام للضرائب لكلّ من المؤسسين يفيد بعدم وجود أيّ التزامات ضريبية عليهم.
- وثيقة الاكتتاب ودراسة الجدوى للمشروع إذا كانت الشركة المراد تسجيلها شركة مساهمة.
- نسخة من صفحات معلومات جواز السفر (أو بطاقة الهوية العراقية الشخصية) للمؤسسين والممثل القانوني للشركة، أو بطاقة الهوية العراقية الشخصية الخاصة بهم.
- إيصال دفع الرسوم المطلوبة.

الخطوة 6: دفع رسوم معالجة الطلب في مكتب تسجيل الشركات. يتمّ دفع رسوم المعالجة لطلب تسجيل الشركة في مكتب تسجيل الشركات. يتمّ دفع رسوم مختلفة لأنواع مختلفة من الشركات. تشمل التكاليف؛ رسوم التسجيل ورسم الدمغة ورسوم توثيق المعلومات ونشر قرار تأسيس الشركة وأرشفة الطلب. لمزيد من المعلومات، انظر Single Window Registration System.

الخطوة 7: قبول الطلب أو رفضه. يجب على مكتب تسجيل الشركات قبول طلب تسجيل الشركة أو رفضه خلال عشرة أيام من تقديمه. يقوم مكتب تسجيل الشركات بنشر الموافقة على تسجيل الشركات في نشرة مكتب تسجيل الشركات. بمجرد تسجيل الشركة يتمّ منحها شهادة التأسيس وتكتسب الشخصية القانونية.

الخطوة 8: الاجتماع الأول للمساهمين. في غضون 30 يومًا من تاريخ إصدار شهادة التأسيس، يجب إرسال دعوة إلى المساهمين لدعوتهم إلى اجتماع المساهمين في موعد لا يتجاوز 15 يومًا من تاريخ الدعوة. وفي غضون أسبوع من هذا الاجتماع، يجب تقديم محضر الاجتماع الأول للمساهمين إلى مكتب تسجيل الشركات. يشترط القانون على مالكي الشركة تضمين البيان التالي في محضر هذا الاجتماع: «لا يجوز للمالكين استخدام حق التصويت الخاص بهم لإلحاق الضرر بالشركة أو شركائها بأيّ شكل من الأشكال، ولا يجوز لهم استخدام حق التصويت الخاص بهم لمنفعة أنفسهم أو تعريض الدائنين للخطر». يجوز للشركة بعد ذلك تقديم طلب إلى مكتب تسجيل الشركات لتوثيق وثائق التسجيل وسيقوم مكتب تسجيل الشركات بتزويد الشركة بخطاب موجه إلى البنك العراقي المعني يسمح للبنك بالإفراج عن الكفالة المودعة نيابة عن الشركة.

الخطوة 9: تسجيل اسم الشركة في السجل التجاري. يجب على الشركة التسجيل في السجل التجاري في غضون 30 يومًا من استلام شهادة التأسيس. يتمّ الاحتفاظ بالسجل التجاري من قبل غرف التجارة المحلية في العراق. للتسجيل، يجب على الشركة تزويد غرفة التجارة المحلية بالمعلومات التالية:

- أسماء مؤسسي الشركة ورئيس مجلس الإدارة والمدير العام.
- اسم الشركة.
- تاريخ التأسيس.
- عنوان المقر الرئيسي للشركة والفروع الأخرى سواء في العراق أو في الخارج.
- وصف النشاط التجاري للشركة.

توجد متطلبات خاصة لأنواع معينة من الشركات التي تنطوي على مساهمة عامة.

الوقت اللازم لمعالجة طلبات تسجيل الشركة

وقت المعالجة التقريبي لإتمام عملية تسجيل الشركة بالكامل:

- حوالى شهرين لشركة مساهمة.
- حوالى 20-25 يومًا لجميع أنواع الشركات الأخرى.

إذا كانت جميع المستندات كاملة وقت تقديم الطلب، فيجب إتمام عملية تسجيل الشركة ذات المسؤولية المحدودة خلال يومين إلى ثلاثة أيام.

إجراءات الاستئناف في حالة رفض طلب التسجيل

يجوز لمقدمي طلبات التسجيل الطعن في رفض مكتب تسجيل الشركات لدى وزير التجارة في غضون 30 يومًا من تاريخ رفض الطلب. يجب على المتقدمين توضيح أسباب الطعن في الرفض. إذا رفض وزير التجارة الاستئناف، فيمكن لمقدمي الطلبات استئناف قرار الرفض أمام المحكمة الابتدائية المختصة في غضون 30 يومًا من تاريخ الإخطار.

يمكن الطعن في أيّ قرار صادر عن السجل التجاري (الموافقة أو الرفض أو نقل الملكية أو تعديل وحذف الاسم التجاري) أمام محكمة البداءة المختصة في غضون 30 يومًا من تاريخ إخطار السجل بالقرار.

17 2 متطلبات ما بعد التسجيل

بعد تسجيل الشركة، يجب على الشركة القيام بالخطوات التالية في غضون 30 يومًا من إصدار شهادة تسجيل الشركة:

- تعيين/الاحتفاظ بالمحامين المؤهلين لتمثيل الشركة في الشؤون القانونية.
- تعيين مدقق حسابات.
- تقديم نسخة من عقد إيجار مكتب الشركة معتمد من البلدية المختصة وموثق أو مصدق من شاهدين.

يجب على الكيانات المنشأة حديثًا التسجيل لدى دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ولدى دائرة ضريبة الدخل التابعة الى وزارة المالية للحصول على رقم التعريف الضريبي.

يجب على الشركات أيضًا تقديم بياناتها المالية إلى مُسجّل الشركات في موعد أقصاه 31 أغسطس من كلّ عام.

NRC
المجلس النرويجي
للاجئين

دليل العمل الحر والمشاريع الصغيرة

في العراق